

محضر نهائي للجلسة الثالثة عشرة بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف ، يوم  
الثلاثاء ، ١٠ آذار / مارس ١٩٨١  
الساعة ١٠/٣٠ صباحا

الرئيس: السيد ج . هيردر ( الجمهورية الديمقراطية الألمانية )

الحاضرون في الجلسة

- اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية : السيد في . ل . اسراييليان  
السيد ب . ب . بروكوفيف  
السيد ي . ف . كوستينكو  
السيد ل . أ . نوموف
- اثيوبيا : السيد في . يوهانس
- الارجنتين : السيد في . جيمينز داغيلا  
الآنسة ن . فريري بيناباد
- استراليا : السيد ر . ستيل  
السيد ت . فندليه
- المانيا (جمهورية - الاتحادية) : السيد غ . بفايغر  
السيد ن . كلينغلر  
السيد د . مولر
- اندونيسيا : السيد أ . سورابتو  
السيد حاربيومتارام  
السيد ف . قاسم  
السيد كاربونو
- ايران : السيد خ . زاهرنيا
- ايطاليا : السيد ف . كارديرو دي مونتيديمولو  
السيد أ . شيارابيكو  
السيد ب . كابران  
السيد أ . دي جيوفاني
- باكستان : السيد م . أحمد  
السيد م . أكرم  
السيد ت . أطف
- البرازيل : السيد س . دي كيروز دوارته
- بلجيكا : السيد أ . اونكيلينكس  
السيد ج . م . نوارفالمين
- بلغاريا : السيد ب . فوتوف  
السيد ر . ديانوف  
السيد اي . سوتيروف  
السيد ك . براموف

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد أوساوا هالانغ	<u>بورما</u> :
السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u> :
السيد ج • سيالوفيتش	
السيد ك • توماسزيفسكي	
السيد ت • ستروفاس	
السيد ف • فالديغيزو	<u>بيرو</u> :
السيد م • روجيك	<u>تشيكوسلوفاكيا</u> :
السيد ب • لوكيش	
السيد ي • بيروتشيك	
السيد ج • فرانيك	
السيد أ • بن يامنه	<u>الجزائر</u> :
السيد ج • هيردر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u> :
السيد ه • ثيليك	
السيد م • كاولفوس	
السيد ب • بونتيج	
السيد ت • ميليسكانو	<u>رومانيا</u> :
السيد نكونغور دونتوني بواندا	<u>زائير</u> :
السيد ه • م • غ • س • باليهكارا	<u>سرى لانكا</u> :
السيد س • ليدغارد	<u>السويد</u> :
السيد ل • نوربيرغ	
السيد س • ستروميك	
السيد غ • ايكولم	
السيد ج • لوندين	
السيد يوي وان	<u>الصين</u> :
السيد سا بنوانغ	
السيد يومنغيا	
السيد ج • دي بوس	<u>فرنسا</u> :
السيد م • كوتسور	
السيد أ • ر • تايلاردات	<u>فنزويلا</u> :
السيد أو • أ • أغويلار	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

- كندا : السيد غ • سكينر
- كوبا : السيدة ف • بورود وسكي ياكيفيتش
- كينيا : السيد س • شيتيمي  
السيد غ • مونيو
- مصر : السيد أ • أ • حسن
- المغرب : السيد أ • الحقلي  
السيد م • شرايبي
- المكسيك : السيد أ • غارثيا روليس  
السيد م • أ • كاثيرس
- المملكة المتحدة : السيد ل • م • سامهيس  
السيد ج • أ • لينك
- منغوليا : السيد د • أرد ميلخ  
السيد ل • بايارت  
السيد س • أ • بولد
- نيجيريا : السيد م • ب • بريماه  
السيد ي • أو • اكينسانيا  
السيد ت • أغوي ابرونزي
- النمسا : السيد س • ساران
- هنغاريا : السيد اي • كوميفش  
السيد س • غيورفي
- هولندا : السيد ر • ه • فاين  
السيد ه • فاغناكرز  
السيد ن • ه • بياغمان
- الولايات المتحدة الأمريكية : السيد س • س • فلاورى  
السيد ف • دى • سيمون  
السيد ك • كريتنبرغر  
السيد ج • أ • ميسكل  
السيد ه • ويلسون

الحاضرون في الجلسة (تابع)

اليابان :

السيد ي • اوكاوا  
السيد م • تاكاهاشي  
السيد ر • ايشي  
السيد ك • شيمادا

يوغوسلافيا :

السيد م • فرونتش  
السيد ب • برانكوفيتش

أمين لجنة نزع السلاح الممثل الشخصي  
للأمين العام :

السيد ر • جايبال

نائب أمين لجنة نزع السلاح :

السيد ف • بيرازاتيغوى

ممثلو دول غير أعضاء في لجنة نزع السلاح

النرويج :

السيد ي • هولست  
السيد و • فاييرنو

الرئيس : ( الكلمة بالانكليزية ) : حضرات المندوبين الكرام ، أعلن افتتاح الجلسة العامة الـ ١١٣ للجنة نزع السلاح . تواصل اللجنة اليوم النظر في البند ٦ من جدول أعمالها وهو " البرنامج الشامل لنزع السلاح " .

وأود قبل اعطاء الكلمة للممثلين المدونة أسماؤهم في قائمة المتحدثين ان أتناول موضوعين يتطلبان قيام اللجنة باتخاذ اجراء بشأنهما . فَمَا يعلم الأعضاء ، ننظرنا خلال اجتماعنا غير الرسمي أمس ، في الخطاب الذي ورد من النمسا والذي أخبرتنا فيه بالمسائل التي توليها اهتماما خاصا والمدرجة في جدول اعمال اللجنة . وقد قامت الأمانة ، كسابق عادتيا ، بتصميم مشروع المقرر ذي الـ ٣٥ رقم (١) . واذا لم يكن هناك اعتراض فسنعتبر مشروع المقرر ممتدا .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : ( الكلمة بالانكليزية ) : أود الآن أن أنتقل الى موضوع آخر ، يذكر أعضاء اللجنة أن رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتحديد الظواهر الاحترافية كان قد قدم في الجلسة العامة الـ ١٠٦ التقرير المرحلي عن الدورة الحادية عشرة للفريق . وأعترم الآن ، جريا على العادة ، ان أعرض ذلك التقرير المرحلي ، الوارد في الوثيقة CD/150 ، على اللجنة للموافقة عليه . وقبل البدء في ذلك ، أود أن أسأل الأعضاء ما اذا كانوا يودون التعليق على التقرير المذكور .

السيد فلاوري : ( الولايات المتحدة الامريكية ) ( الكلمة بالانكليزية ) : لما كانت هذه هي المرة الاولى التي أرى فيها الوثيقة CD/150 ، ولم تتح لي فرصة مقارنتها بالوثيقة التي تم تعميمها بشكل غير رسمي في وقت سابق ، فاني أود فقط أن أسأل ، ما اذا كانت هناك أي تغييرات في هذه الوثيقة لا تتضمنها تلك التي قدمها خبراء الظواهر الاحترافية في وقت سابق . واذا كانت هناك تغييرات ، فهناك تكريمم بالتبعية اليها . اما اذا لم تدخل تغييرات على التقرير ، فلن أجد صعوبة في الموافقة عليه .

الرئيس : ( الكلمة بالانكليزية ) : باستطاعتي أن أؤكد أن أي تغيير لم يطرأ على هذه الوثيقة ، فهي نفس الوثيقة التي تم تعميمها في وقت سابق .

السيد ليدغارد ( السويد ) : ( الكلمة بالانكليزية ) : سيدى الرئيس ، أود فقط أن أشير الى اني قمت في الواقع بتقديم هذه الورقة قبل اسبوعين .

---

(١) " تقرر اللجنة ، استجابة لطلب النمسا [ CD/148 و CD/163 ] ، ووفقا للمساواة ٣٣ الى ٣٥ من نظامنا الداخلي ، ان تدعو ممثل النمسا الى الاشتراك خلال عام ١٩٨١ في اجتماعات الفريقين الساملين المخصصين للأسلحة الكيميائية وللترتيبات الدولية الفعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها " .

الرئيس : ( الكلمة بالانكليزية ) : اذا لم تكن هناك اعتراضات ، فسأعتبر التقرير المرحلي لفريق الخبراء العلميين المخصص ، بصيغته الواردة في الوثيقة CD/150 ، معتمداً من قبل اللجنة .

• وقد تقرر ذلك

السيد كارديرو دي مونتيرومولو ( ايطاليا ) : ( الكلمة بالفرنسية ) : سيدي الرئيس ، أود أولاً ، نيابة عن وفد بلادي ، أن أهنئكم بتوليكم رئاسة لجنة نزع السلاح لشهر آذار / مارس وأنا على يقين من أن صفاتكم الانسانية والمهنية وما تحضون به من طويل الخبرة في الدبلوماسية الدولية ستعود ببالغ النفع على سير أعمالنا .

كما أود أن أعرب عن عظيم تقديرنا للطريقة البارعة التي أدى بها سلفكم الموقر ، السفير فرنسوا دي لانغرس مهمته في شهر شباط / فبراير . فقد قطعت اللجنة ، ني ظل توجيههم النموذجي ، مرحلة هامة من مراحل أعمالها .

سيدي الرئيس ، في نيتي أن أتناول اليوم البند ٦ من جدول أعمالنا - وهو البرنامج الشامل لنزع السلاح - وفقاً لبرنامج العمل ، الذي وضعناه . ولكن ، نظراً ، لسير مناقشاتنا ولتشابك المسائل التي ينبغي معالجتها ، فاني أرى من المناسب أن أتعرض أيضاً للبند ٢ ، وهو وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وسأبدأ بهذا الموضوع .

ان وفد بلادي يشارك غيره من الوفود ، الشعور بما ترتديه مسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي من أهمية والحاح . لذا فهو يأمل أملاً جاداً ان يتم احراز تقدم فسي هذه المسألة داخل جميع المحافل المعنية ، سواء تلك التي تتسم بطابع متعدد الاطراف كعده اللجنة أو تلك التي تتسم بطابع ثنائي والتي تشمل ، الدولتين اللتين تملكان أضخم الترسانات العسكرية .

واذا كان من الواضح ان ليس ثمة ، في المرحلة الراهنة ، توافق آراء بشأن انشاء فريق عامل مخصص يعنى بمشاكل نزع السلاح النووي ، فان ذلك لا يعني نهاية جهودنا في هذا الاتجاه : ففي مجال على مثل هذه الدرجة من الأهمية والتعقيد ، تشكل اللجنة ذاتها ، على الصعيد السياسي الاكثر حمراً ، فريقاً عاملاً . ونحن متأكدون من ان لجنة نزع السلاح لا يمكن أن تتصل من مهمة البحث عن حلول لا حدى مشاكل عصرنا الجوهرية ، وأنها يمكن ان تلعب دوراً في عملية نزع السلاح النووي ، في مراحل مناسبة . وقد سبق لهما أن قامت بمثل هذا الدور ، كما تشهد على ذلك معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، والمعاهدة الخاصة بقاع البحار والمحيطات ، ومعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية . وفي هذه الحالات ، تم استيفاء شرطين أوليين وهما تحديد هدف المفاوضات تحديداً واضحاً وتعيين دور اللجنة تعييناً واضحاً . ونحن لم نصل بعد الى هذه المرحلة فيما يتعلق بالبند ٢ من جدول أعمالنا ، وهو بند يتفق الجميع على وصفه بأنه مسألة " معقدة " ، أي مسألة مكونة من جوانب متعددة ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسائل أخرى تخرج عن نطاقها وتمس ذات أسس النظام الدولي القائم حالياً .

ويجب علينا ، حتى وان لم نكن في مرحلة تمكنا من ان نفكر تفكيراً واقعياً في انشاء فريق عامل مخصص ، ان نواصل بحث هذا الموضوع ذي الأهمية الحيوية للانسانية جمعاء بكل ما يستحقه من اهتمام والحاح . وبلا حظ وفد بلادي بارتياح الشعور العام الذي يؤيد قيام اللجنة بحققه

اجتماعات غير رسمية حول هذا الموضوع خلال هذا الجزء من دورتنا السنوية ، وكذلك حول مسألة الحظر الشامل للتجارب النووية • وفي هذا الخصوص ، يؤيد وفد بلادي مشروع الاعلان الذي أذاعه الرئيس والذي قدمه وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية في الاجتماع غير الرسمي الذي عقدته اللجنة أمس • ونحن نعتبر هذا لا مجرد تمرين مدرسي أو تمرين نظري بحت ، بل نعتبره جهداً تمهيدياً بالنسبة للونيفة الأساسية لهذه اللجنة ، التي تظل وظيفتها التفاوض على تدابير ملموسة •

وقد اقترحت بعض الوفود ان تنصب المناقشات المحتملة على نقطة مركزية جيدة التحديد ويؤيد وفد بلادي بوجه عام هذا الحرص على المنهجية ، بيد أنه يتساءل عما اذا كانت الفقرات ذات الصلة في برنامج العمل الوارد في الوثيقة الختامية لا تزال تشكل افضل نقطة انطلاق لبدء المناقشات بشأن المسائل المضمونية • فان تلك الفقرات التي تم التوصل الي توافق لآراء بشأنها تعكس العناصر المختلفة ووجهات النظر المختلفة في وحدة متكاملة متوازنة تم التفاوض عليها بروية ولو سلكتنا تلك الطريق فاننا نكون ماضين في الاتجاه الصحيح • وفي الواقع ، فيما يخص البند ٢ ، من جدول أعمالنا ، تتمثل الصعوبة العملية التي تصطدم بها جهودنا في واقع ان برنامج العمل يشكل اطارا واسعا ذات طابع عام ، في حين ان هدف اللجنة والمهمة التي انشئت من أجلها يتمثلان في التفاوض على تدابير محددة ذات طابع متعدد الاطراف • وللتخلص من هذا التناقض ، ينبغي للجنة ان تحاول التصدي بعرض لمختلف جوانب مشكلة هي من الناحية الموضوعية " معقدة " • وهذا يعني السعي الى تعيين عناصرها المكونة واحدا فواحدا والى تحديد علاقاتها المتبادلة مع العوامل الاخرى التي تحدد عملية نزع السلاح : ووفد بلادي انما يفكر على وجه الخصوص في العلاقة القائمة بين نزع السلاح النووي وأمن الدول ، وبين نزع السلاح النووي ونزع السلاح التقليدي ، وبين ما يمكن تنفيذه من تدابير وامكانيات التحقق منها •

وثمة تدبير محدد واحد سبق ان تم تعيينه وأنظنا به جميعا أولوية قصوى ، ألا وهو الحظر الكامل للتجارب النووية ، الوارد في البند ١ من جدول أعمالنا • ويمكن تعيين غيره من التدابير ، وقد تم في الاعوام الماضية تقديم اسهامات قيمة عديدة تحقيقا لهذه الغاية ، وأود أن أذكر ، في جملة أمور ، بالاستيانات التي قدمها وفدا كندا وأستراليا •

سيدي الرئيس ، ان هذا يعود بي الى النقاط التي أردت ان أثيرها فيما يتعلق بالبند ٦ من جدول الاعمال المعلن " البرنامج الشامل لنزع السلاح " • وما يجب أن نفعله هنا أيضا هو تحليل المفهوم العام لنزع السلاح النووي • وأود أن أضيف ان الاجتماعات غير الرسمية التي تخصصها هذه اللجنة لنزع السلاح النووي قد تمود بالفائدة أيضا على اعمال الفريق العامل المخصص المعني بالبرنامج الشامل •

لقد أبدى الوفد الايطالي على الدوام اهتماما خاصا باعداد برنامج شامل لنزع السلاح ، وقد أشار السيد سبيرانزا ، وزير الدولة للشؤون الخارجية الايطالية ، مرة اخرى الى الاسباب الأساسية لهذا في الخطاب الذي القاه أمام هذه اللجنة في ٣ شباط / فبراير الماضي • وأود اليوم أن أتعرض الى بعض الجوانب ذات الطابع العام ، تاركا النظر في المشاكل المحددة لمناسبات أخرى •

وأود أن أشير ، قبل كل شيء ، الى ان وفد بلادي يأمل ان يكون في الوسع الانتهاء من اعداد مشروع برنامج شامل داخل اللجنة قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة



المكرسة لنزع السلاح . ومع ان اتخاذ القرار النهائي بشأن البرنامج الشامل متروك للجمعية العامة ، فإن وفد بلادي سوف يأسف شديد الأسف لفرضية عدم تكن هذه اللجنة من الاتفاق على مشروع برنامج ، اذ من شأن ذلك ان يقوؤ ما تتمتع به من ثقة ، وللحيلولة دون حدوث هذا الاحتمال يجب علينا جميعا ان نبدي أقصى درجة من العرونة .

سيدي الرئيس ، ان الفريق العامل المخصص الذي يحمل برئاسة السيد غارثيا روبليس قد حدد نقطتين بيدها وان هنالك توافقا للآراء بشأنهما وهما (أ) ينبغي للبرنامج الشامل أن يتكون من سلسلة من المراحل ؛ (ب) ينبغي اجراء استعراض في آخر كل مرحلة . ويبدو لي أنه من المهم التشديد على هذين العنصرين اذ أنهما يساعدان ، في جملة أمور ، على تمييز البرنامج الشامل عن برنامج العمل المبين في الوثيقة الختامية وعن غير ذلك من الوثائق المماثلة من حيث المضمون . فما من أحد يريد في الواقع ان يكون البرنامج الشامل مجرد قائمة اضافية أخرى لتدابير نزع السلاح . بيد اننا لا نعتقد بأن هذا الفارق يمكن افعاله باعطاء البرنامج الشامل طابع الالتزام القانوني الذي لا يناسبه . واذا كان صحيحا ان المهمة التي انشئت اللجنة من أجلها هي التفاوض على نصوص يتم الاتفاق عليها ، فان هذا لا يعني بالضرورة ان تكن هذه النصوص اتفاقيات أو معاهدات . وفي حالة البرنامج يتعلق الأمر في الواقع — كما أشرنا الى ذلك في ورقة عملنا CD/155 — بوضع " اطار متفق عليه لمفاوضات موضوعية في ميدان نزع السلاح " .

ولابد من ابداء ملاحظات مماثلة بخصوص الأطر الزمنية التي ينبغي ان ترافق كل تطور أو كل مرحلة من مراحل تطبيق البرنامج المذكور . وهذا المقترح ، وان كان نابعا من قلق ننفهمه تفهما جيدا ، يبدو لنا وكأنه يعكس نهجا حو قانوني اكثر مما هو سياسي . وفي القانون ، يكاد يكون الالتزام عديم الجدوى اذا لم ينص على مدة لتنفيذه . ولا يمكن للبرنامج الشامل ان يحمل طابع صك قانوني ، بل طابع تعهد سياسي . وفي هذا السياق ، ليس من شأن جدول زمني موضوع مسبقا ان يجعله ، بحد ذاته ، اكثر فعالية .

وأود أن أشير الى ان الذين يقيدون فكرة تحديد أطر زمنية والذين يحارصون هذه الفكرة متفقون جميعا على ان الارادة السياسية للدول تظل هي العامل الحاسم . غير ان الفئة الاولى تود ان ترى هذه الارادة بعيدة عن تقلبات الوضع الدولي ومرتبطة ، منذ البداية ، بجدول زمني يشمل جميع الخطوات وجميع المراحل المؤدية الى نزع السلاح العام الكامل في ثل رقابة فعالة .

ان وفد بلادي مقتنع بأن من الممكن السعي وراء الهدف ذاته — الا وهو اعطاء البرنامج الشامل فعالية حقيقية ودائمة — عن طريق الاضطلاع ، جنبا الى جنب مع البرنامج ، بعمل سياسي متواصل يرمي الى ازالة مصادر التوتر والاحاف في العالم وزيادة فعالية الآلية الدولية المتوفرة ، داخل منظمة الامم المتحدة وخارجها على السواء ، لتسوية المنازعات تسوية سلمية ولتعزيز حقوق الانسان السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية . وهنا تكمن قيمة ما يسمى بالتدابير الملزمة التي ينبغي ان تشكل في كل مرحلة جزءا لا يتجزأ من البرنامج الشامل الى جانب التدابير المعنوية على وجه التحصين ، بتحديد الاسلحة ونزع السلاح . فان من شأن تنفيذ هذه التدابير — وما سينتج عنه من تدعيم الامن والثقة الدوليين — ان يساهم في ، ابحاد تلك " الارادة السياسية " للدول عن تقلبات الوضع الدولي اكثر بكثير مما يفعله تحديد جدول زمني مفصل .

الرئيس : ( الكلمة بالانكليزية ) : أشكر ممثل ايطاليا الموقر على بيانه وعلى تهانيه التي وجهها الي بمناسبة تولي الرئاسة .

السيد سويرابتو (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية): سيدى الرئيس، تنص الفقرة ١١ من اعلان عقد الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح على أن البرنامج الشامل لنزع السلاح، بعد أن اعترف به بوصفه عنصرا هاما في الاستراتيجية الدولية لنزع السلاح، "ينبغي ان يصاغ بأقصى ما يمكن من الاستعجال". كما تنص على انه "ينبغي ان تعجل لجنة نزع السلاح بأعمالها المتعلقة بصياغة البرنامج كيما يعتمد في موعد لا يتجاوز موعد انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح المقرر انعقادها في ١٩٨٢". وقد عملت لجننتنا بما يتفق وذلك اذ قررت في ١٢ شباط / فبراير انه ينبغي للفريق العامل المخصص المعني بالبرنامج الشامل لنزع السلاح، الذى أنشئ في العام الماضي، ان يستأنف عمله، وقد باشر فعلا ذلك الفريق العامل برئاسة السفير المكسيكي غارثيا روبليس مفاوضات موضوعية في هذا الصدد.

والآن وقد استهل الفريق العامل الذى هو انسب جهاز للمفاوضات نشاطه حول المسائل الموضوعية، ولما كان وفد بلادى قد بين لهذه اللجنة في العام الماضي الموقف العام لحكومتي بشأن الامور ذات الصلة بالبرنامج الشامل لنزع السلاح، فاني سأقصر كلامي على مسألة الشكل الممكن للصك الذى سيصاغ البرنامج فيه، ومسألة الاطار الزمني.

بالنسبة للمسألة الاولى، لما كان البرنامج الشامل لنزع السلاح، بوصفه برنامجا، قد لا يأخذ شكل صك دولي له طابع الالزام القانوني مثل الاتفاقيات او المعاهدات، فانه لا ينبغي بسبب ذلك اعتباره مجرد توصية. بل يجب ان تكون له درجة معينة من القوة الملزمة أعلى مما يكون لمجرد اعلان، حتى ولو كانت هذه القوة ربما أقل من القوة الملزمة التي تتمتع بها الاتفاقيات أو المعاهدات. ولا ينبغي أن يكون البرنامج مجرد تعبير عن نوايا الدول، وانما ينبغي له أن يوضح التزام الدول بتنفيذ البرنامج باخلاق.

أما بالنسبة للمسألة الثانية، فان وفدنا يرى أيضا انه ينبغي تنفيذ البرنامج في اطار زمني محدد، كما ينبغي النرفيه على اجراء استعراضات دورية حتى يتسنى للمجتمع الدولي تقويم التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج.

ولا حاجة الى التركيز مرة أخرى على ان أى تدبير مقترح في البرنامج ينبغي ألا يعتبر غاية في حد ذاته. فهو ليس الا خطوة من الخطوات المؤدية الى الهدف النهائي لعملية نزع السلاح أى نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة. بل ان نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ليس غاية في حد ذاته هو الآخر. وانما هو وسيطة لبلوغ هدف آخر ألا وهو استتباب سلام دولي حقيقي ودائم.

ولا يسعني ان اختتم كلمتي الموجزة بدون ان انجي اليكم، يا سيدى الرئيس، احترتاني وفدنا لتوليكم رئاسة اللجنة لهذا الشهر. ان مهمتكم عسيرة وصعبة ولكني وافق من انكم تستطيعون دائما الاعتماد على تعاون جميع أعضاء اللجنة. كما ان وفدنا مقتنع بأن اللجنة ستفيد من خبرتكم الواسعة، واننا سنستمر في التحرك الى الامام في عملنا صوب مزيد من التقدم. وأود ان أعبّر أيضا عن صادق شكر وفدنا لسلفكم السفير الفرنسي فرنسوا دى لاغورس الذى ترأس أعمالنا طيلة شهر شباط / فبراير. فقد استطاعت اللجنة، بفضل مرونته وحزمه، وصبره وفعاليتته، ان تعالج بسرعة أمورا اجرائية وأن تستهل مفاوضات حول غالبية بنود جدول أعمالها.

الرئيس: أشكر ممثل اندونيسيا على كلمته وعلى العبارات اللطيفة التي خصني بها.

السيد يوبويين (الصين) (الكلمة بالصينية) : سيدى الرئيس، أو دأولا وقبل أن أصل الى جوهر كلمتي ان أعبركم عن تباين بتوليكم الرئاسة لهذا الشهر • فلكم من الخبرة الواسعة في موضوع نزع السلاح ومن المهارة الكبيرة ما يجعلني أثق بأن نتائج ضيقة وتقدما ملموسا سيتم احرازها في عمل لجنة نزع السلاح تحت رئاستكم • ويتعهد الوفد الصيني بالتعاون معكم كل التعاون • وأود في الوقت ذاته ان انتهز هذه الفرصة لا عبير عن صادق شكرنا للسفير الفرنسي الذي ترأس اجتماعات اللجنة في الشهر المنصرم • وانني كغيري من الحاضرين هنا أكن للسفير دى لاغورس اعجابا بمهارته الدبلوماسية وتفانيه في العمل من أجل قضية نزع السلاح • وقد كان للجهود التي بذلها فضل كبير في حسن استهلالنا أعمالنا هذا العام • وأود أيضا أن اشكره على الصداقة التي أبدأها لنا جميعا وروح التعاون التي تحلى بها •

وأود اليوم أن أبين آراءنا حول بندي جدول الاعمال ، " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " و " برنامج شامل لنزع السلاح " •

ان الوفد الصيني ، مثله مثل كثير غيره ، يعلق أهمية كبيرة على مسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، لما لذلك من أثر مباشر على القضية الكبرى ألا وهي ازالة خطر الحرب النووية وصون السلم والا من الدوليين •

لقد عبرت الكلمات التي القاها كثير من الممثلين عن تخوفهم وعن القلق الشديد الذي يساورهم بشأن الوضع الراهن للتسلح النووي الدولي • فكل من الدولتين الكبيرتين اللتين تخوضان مجال تجربة الاسلحة النووية واستحداثها ونتاجها منذ فترة ضويلة من الزمن قد كدست عددا مهولا من الاسلحة النووية • ووفقا للتقديرات التي جاءت في " الدراسة الشاملة عن الاسلحة النووية " التي قدمها الامين العام الى الجمعية العامة ، تملك هاتان الدولتان الكبريان سوية ٤٨٠٠٠ رأس حربي نووي من أنواع مختلفة تمثل ٦٧ في المائة من مجموع عدد الرؤوس الحربية النووية في العالم • أما من ناحية قوة انفجار الرؤوس الحربية النووية ، فان مجموع ما لديهما يبلغ ١٩ بليون طن أى ٩٦ في المائة من مجموع قوة الانفجار النووية في العالم • وهذه الارقام توضح الى مدى بعيد ان الدولتين الكبيرتين الحائزتين لا كبر الترسانات النووية في العالم تشكلان تهديدا للسلم الدولي ولأمن جميع بلدان العالم • وهما وحدهما تتمتعان بالقدرة على شن حرب نووية •

كما ان الدولتين الكبيرين ، في تنافسهما من أجل التفوق النووي ، تستهلان الآن جولة جديدة في سباق التسلح النووي الذي يتركز على التحسين النوعي ، مما يضيف سببا لمزيد من التخوف ثم ان الدولة الكبرى التي بلغت حديثا التفوق العددي في الاسلحة الاستراتيجية ، اصبحت تعمل بنشاط محموم على تحسين نوعية أسلحتها النووية ، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز قدراتها المضادة للقوات بحيث يتسنى لها بلوغ التفوق النووي في جميع المجالات • وفي هذه الاثناء ، عجلت الدولة الكبرى الأخرى بخطواتها صوب التوسع النووي ، وكثفت جهودها لاستحداث انماط جديدة من الاسلحة الاستراتيجية • أى أن السباق العنيف بين الدولتين الكبيرين من أجل التفوق النووي يشكل العامل الأساسي الذي يحلل عدم احراز أى تقدم ملموس في مجال نزع السلاح •

وبدافع الرغبة في ازالة خطر اندلاع حرب نووية ، أبدت كثير من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم سلسلة من الآراء والاقتراحات المعقولة • فهي تدعو الى حذر استخدام الاسلحة النووية ، ووقف تحسينها النووي واستحداث منظومات أسلحة نووية ووقف انتاج جميع أنواع الاسلحة النووية

وناقلاتها ، وأجراء تخفيض شديد في المخزون من الاسلحة النووية تمهيدا لازالتها نهائيا وبالكامل في أقرب وقت ممكن . ولقد طلبت الى الدولتين الكبيرتين التنفيذ الجدى لاحكام الوثيقة الختامية لندوة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، التي تؤكد المسؤولية الخاصة التي يجب للبلدان التي تملك أهم الترسانات النووية أن تتحملها في اطار مهمة انجاز نزع السلاح النووى . واقتُرحت أيضا وضع تدابير للتحقق تكون ملائمة ويعول عليها في مختلف مراحل عملية نزع السلاح النووى وجوانبها ، بما يكفل تنفيذ الاتفاقات المبرمة . ان هذه الآراء والاقتراحات تستحق من جانبنا اهتماما جديا ودراسة دقيقة .

لقد وقفت الصين بشكل مستمر في صالح نزع السلاح النووى ، وهي تعارض بحزم الحرب النووية . ونحن مستعدون للعمل مع البلدان الاخرى في بحثنا المشترك عن تدابير عملية لوقف سباق التسلح النووى وبلوغ نزع السلاح النووى . ونرى انه ينبغي لنا ، عندما نستكشف بطريقة واقعية سبل بلوغ هدفنا المشترك ، ان نحدد أوجه المعالجة الفعالة من أجل حل مشاكل نزع السلاح على أساس السمات البارزة للتوازن العالمى ، أو بالاحرى لاختلال التوازن العالمى في موضوع التسلح . وكما سبق ان ذكرت ، تملك الدولتان الكبيرتان الوقت الحاضر أكبر الترسانات النووية . وهما تملكان رؤوسا حربية نووية تبلغ مجتمعة ٥٠ مرة على الاقل مجموع الرؤوس الحربية الموجودة لدى بقية البلدان النووية مجتمعة . ثم أن الغالبية الساحقة من بلدان العالم لا تملك أسلحة نووية . وفي هذه الظروف يستحيل الكلام عن الامن المتساوى فيما بين بلدان العالم . وبناء على ذلك ، ومن أجل ازالة التهديدات الحقيقية فعلا التي تواجه السلام العالمى ، ومن أجل ضمان أمن متساو لجميع البلدان ، يصح لزاما على البلدين الحائزين لأكبر الترسانات النووية أن يتخذا اجراءات في هذا الصدد قبل البلدان الاخرى وذلك بأن يوقفا سباق التسلح النووى ويوقفا تجربة وانتاج واستحداث جميع أنواع الاسلحة النووية ويخفضا بشدة مخزوناتهما من الاسلحة النووية . ان اتخاذ هذه الخطوات مسؤولية لا مفر منها تقع على عاتقهما . وهنا أيضا يكمن الاختبار الكاشف لاعتزامهما اتخاذ اجراءات لموسسة للحد من خطر نشوب حرب نووية . وغني عن القول انه بالنسبة لمسألة نزع السلاح النووى ، يجب على البلدان الاخرى الحائزة للاسلحة النووية أن تتحمل نصيبها من المسؤولية . فعليها ايضا أن تتخذ اجراءات في هذا الصدد في مرحلة معينة من عملية نزع السلاح . ولكن ، في رأينا ليس بالامر العملي أو المنصف ان يطلب من البلدان الاخرى الحائزة للاسلحة النووية ذات الشيء الذى يطلب من الدولتين الكبيرتين . فليس من شأن ذلك الا مساعدة هاتين الدولتين على ابقاء تفوقهما العسكرى الهائل وتبديداتهما بالهيمنة وعلى زيادتها .

ينبغي ان يكون هدف نزع السلاح النووى الحضر الكامل والتدمير الكلي للاسلحة النووية . وانتظارا لبلوغ هذا الهدف السامى ، سيلزم طبعا اتخاذ تدابير جزئية . وهنا ينبغي التوضيح بأن مجرد وقف تجارب واستحداث وانتاج الاسلحة النووية قد يكبح فقط الزيادات الكمية والتحسين النوعي لها ولكنه لن يكفي وحده للقضاء على خطر نشوب حرب نووية ، اذ ستبقى التهديدات الخطيرة التي تمثلها الترسانات النووية الضخمة للدولتين الكبيرتين . ولهذا السبب طالب عدد من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم بحضر استخدام الاسلحة النووية الى حين بلوغ نزع السلاح النووى . وهذا مطلب معقول يستحق ، من وجهة نظرنا ، ان نوليه اهتماما جديا في مجرى دراستنا لمسألة وقف سباق التسلح النووى .

ان وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي قضية واسعة ومعقدة للغاية تتطوى على كثير من المسائل المحددة التي تتطلب دراسة واجراءات فعالة • وسننضم الى الوفود الاخرى في استكشاف هذه القضية المعقدة • ونضرا لاختلاف الآراء حول جوانب متنوعة من هذه القضية، فاننا نحبذ الاقتراح الذي قدمته البلدان غير المنحازة والبلدان المحايدة الى هذه اللجنة في دورتها الحالية، والذي يدعو الى تشكيل فريق عامل مخصص معني بنزع السلاح النووي لمناقشة مختلف مراحل نزع السلاح النووي وفقا لنص الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والقضايا الاخرى ذات الصلة • ويعقد وفدنا أملا صادقا على امكان احراز تقدم صوب نزع السلاح النووي عبر مناقشات ومفاوضات جديدة •

وأود الآن التعرض بايجاز لمسألة البرنامج شامل لنزع السلاح • لقد علق الوفد الصيني دائما أهمية كبيرة على صياغة هذا البرنامج • ورفعت الصين الى لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح في دورة انعقادها الأولى في ايار / مايو ١٩٧٦ " اقتراحا بعناصر برنامج شامل لنزع السلاح " (الوثيقة CD/PV.10/5) وفي تموز / يوليه ١٩٨٠ قدمنا أيضا ورقة عمل تحتوى " اقتراحا بشأن المبادئ الرئيسية لبرنامج شامل لنزع السلاح " (الوثيقة CD/CPD/WP.8) وسواصل جهودنا في الدورة الحالية وما نحن على أهبة الاستعداد للتعاون مع الوفود الاخرى •

ان الجمعية العامة للأمم المتحدة تعلن في قرارها ٤٦/٣٥ ما يلي " ينبغي أن تعجل لجنة نزع السلاح بأعمالها المتعلقة بصياغة البرنامج كيما يعتمد في موعد لا يتجاوز موعد انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح المقرر انعقادها في ١٩٨٢ " • ليس هناك متسع من الوقت، وسيتمتع على لجنة نزع السلاح ان تكثف عملها بشأن هذا البند • ونحن نأمل جديا ان تتجح لجننتنا في دورتها الحالية في صياغة مشروع برنامج مقبول لجميع البلدان بحيث يكون ذلك اسهاما في انجاح الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

اننا نرى انه لكي يتمكن البرنامج من توجيه عملية نزع السلاح المقبلة بطريقة ايجابية، يجب ان تراعى صيغته بصفة دائمة الحقائق الدولية الراهنة المتمسة بسباق التسلح في العالم أجمع وخاصة توسع الدولتين الكبريين المكثف في مجال التسلح والاستعداد للحرب • وينبغي ان تحدد على اساس الحقائق الدولية سواء المبادئ التي ستواجه عملية نزع السلاح أم ترتيب أولويات التدابير المختلفة لنزع السلاح • وهكذا فقط يمكن دفع مفاوضات نزع السلاح المقبلة في الاتجاه الصحيح •

ونضرا للاشتداد المستمر لحدة التوتر الدولي، ينبغي ان يشدد البرنامج بطريقة واضحة على ان هدف نزع السلاح هو الوقوف بكل الوسائل الفعالة ضد جميع أعمال العدوان المسلح وخاصة ضد اندلاع حرب عالمية جديدة، وصون السلم والأمن العالميين • ويجب تقويم كل تدابير نزع السلاح وتحديد على أساس هذا الهدف الاساسي • ونحن، اذ نتابع هذا الهدف الاساسي، نشاطر الآخريين الرأي بأن النتائج العملية لعملية نزع السلاح ينبغي ان تؤدي الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المختلفة المعنية، وهذا رأى ينسجم مع المصالح الاساسية للبلدان النامية ومطالباتها الملحة بأن يوضح ان تشجيع النظام الاقتصادي الدولي الجديد هو أحد الأهداف الهامة التي ترمي اليها عملية نزع السلاح •

ولما كانت الحرب النووية تفرض تهديدات خطيرة على الجنس البشري، فان أهمية التدابير الفعالة لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي تحتاج بلاشك الى ابرازها بالكامل في البرنامج •

وفي الوقت ذاته ، ينبغي لنا أن نولي مسائل الحد من الاسلحة التقليدية وحظر الاسلحة البيولوجية والكيميائية وتدميرها ما تستحق من الاهمية . ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، شنت حروب تقليدية في بعض انحاء العالم ، حروب ما هدأت سنة الا ونشبت في سنة أخرى ، وهذا أمر يجب أن نضعه في الاعتبار عند صياغة البرنامج .

كذلك نرى انه عند صياغة تدابير شاملة لنزع السلاح ، ينبغي لنا أيضا أن نولي التدابير الجزئية اهتماما جديا ، بما في ذلك التدابير الاقليمية . فان منح جميع اشكال الوجود العسكري الاجنبي في مناطق السلم أو المناطق الخالية من الاسلحة النووية والقضاء على جميع اشكال العدوان المسلح والتهديدات العسكرية ، سوف يسهمان الى حد بعيد في اقرار السلم والامن الدوليين .

يجب أن يحدد البرنامج الشامل لنزع السلاح وجهة الانشطة المقبلة في مجال نزع السلاح ومراحلها . وسوف يعطي دفعة قوية للعمل المقبل في المجال المذكور . وان كان هذا البرنامج لا يتساوى واتفاقية أو معاهدة ، الا ان صياغته ينبغي أن تتم عن طريق مفاوضات جدية . لذا ينبغي لجميع البلدان ان تبذل جهودها لتنفيذه وتحقيقه ، ومن هذا المنطلق ، ينبغي لجميع البلدان أن تلتزم به كامل الالتزام . ان عملنا بشأن هذا البرنامج هام جدا ، وأملنا معقود على انجاز نتائج طيبة عبر الجهود المتضافرة لجميع الوفود هنا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل الصين على بيانه وعلى كلمات الترحيب

التي وجهها الى رئاسة اللجنة .

السيد فرونتشر (بوغوسلافيا) (الكلمة بالفرنسية) : سيدي الرئيس ، ان لمجموعة

المسائل المتشابكة المتعلقة بنزع السلاح والمدرجة في جدول أعمال لجننتنا هدفا أساسيا وحيويا ، الا وهو نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة . وفي هذا السياق ، فان واجب لجننتنا هو الوصول ، قبل انعقاد الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، الى اتفاق مناسب ، بشأن برنامج شامل لنزع السلاح يجعل من الممكن تحقيق هذا الهدف . وقد اضطلعت اللجنة ، ابتداء من العام الماضي ، بأعمال مكثفة بشأن هذه المهمة ، وتم ، لهذا الغرض انشاء فريق عامل مخصص ذي ولاية دقيقة التحديد . بيد ان العمل كان يجرى بخطى بطيئة ، وما تحقق من النتائج لم يبلغ القدر الذي يبعث على الارتياح . وعلى الرغم من ذلك ، فان من الواضح انه يتم احراز تقدم ، وان كانت هناك مسائل عديدة لم يبت فيما بعد . ومن الاهمية بمكان أن يتم توفير أساس بناء للمفاوضات المحددة التي ستجرى لاحقا . وينبغي ان نرى ما اذا كنا على استعداد لانجاز المهمة التي أنشطتها بنا الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة . ويرى وفدنا انه يجب علينا جميعا ان نبذل ، في هذا الوقت ، أقصى الجهود للتمكن من اتمام هذه المفاوضات قبل موعد انعقاد الدورة الاستثنائية القادمة ومن ثم وضع الاساس والاطار لسير عملية نزع السلاح التي يضطلع فيها كل بلد بنصيبه من المسؤولية . وبما ان لجميع شعوب العالم مصلحة حيوية في ضمان نجاح مفاوضات نزع السلاح ، فانه غني عن البيان ان يقح ايضا على عاتق كل بلد التزام بأن يقوم بدور ايجابي في هذه العملية بقدر امكانياته . ولا يمكن تحقيق ذلك الا اذا توفرت الارادة السياسية للشروع في عملية نزع السلاح استنادا الى هذا البرنامج ولوضع مبدأ الاشتراك العادل موضع التطبيق دون أن تغرب عن البال متطلبات جميع البلدان ، بصرف النظر عن حجمها أو مستوى تميتهنسا أو قوتها العسكرية . وينبغي لنا جميعا أن نضع في اعتبارنا باستمرار ولا سيما البلدان الحائزة للأسلحة النووية ، ان لسباق التسليح آثارا سلبية مباشرة على امننا جميعا وعلى امكانيات التنمية الاقتصادية .

ولا ريب أيضا انه لن يغفل أحد من آثار الحرب النووية اذا ما نشبت \* وعلى الرغم من أن هذا هو مسؤولية الجميع ، فان البلدان الحائزة للأسلحة النووية هي التي تتحمل أكبر قدر من المسؤولية فيما يتعلق بالشروع الفوري في عملية نزع السلاح ولا سيما نزع السلاح النووي . لذا ، لا بد من إنسداد هذه البلدان باكثر ما يمكن من نشاط في أعمال لجنتنا بشأن جميع المسائل المدرجة في جدول الأعمال - الام الذي لا يحدث دائما \* وكل هذا ينطبق أيضا بالطبع على البرنامج الشامل لنزع السلاح .

وقد قامت لجنة الام المتحدة لنزع السلاح \* استنادا الى مقررات الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، بتحديد العناصر الرئيسية التي تمثل اليوم أساس المفاوضات في اللجنة . وهذا يعني أن جميع البلدان الاعضاء في الام المتحدة قدمت مساهماتها \* ويرى وفدنا ، في ضوء جميع البيانات التي ألقيت ، ان الوقت مناسب الآن لاعداد نزع البرنامج قبل انعقاد الدورة الاستثنائية القادمة .

سيدي الرئيس ، لقد سبق أن تم الاعراب عن مواقف وفدنا بشأن هذه المسألة في مناسبات عدة في لجنة الام المتحدة لنزع السلاح وفي هذه اللجنة . وفي هذه المرة ، أود فقط أن أذكر بعض النقاط الرئيسية التي ينبغي أن يستند اليها البرنامج حسب رأينا \* أولا ، اننا ما زلنا نرى أن عناصر البرنامج المبينة في ورقة العفل التي قدمتها سرى لانكا بالنيابة عن جميع البلدان غير المنحازة الى لجنة الام المتحدة لنزع السلاح والواردة في الوثيقة A/CN.10/6 تمثل نهجا سليما \* وليست ثمة ضرورة لأن نؤكد ان يوغوسلافيا تؤيد هذا الاقتراح ، اذ انه يمثل المواقف المشتركة للبلدان غير المنحازة بشأن هذه المسألة .

وينبغي للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، بوجه خاص ، ان يعكس عنوانه تماما ، اي ينبغي أن يكون ، في جوهره ، وثيقة متشعبة جيدة التخطيط وعملية الوجهة تشمل جميع التدابير والمراحل اللازمة لضمان التنفيذ الدقيق الذي يؤدي بصورة تدريجية الى الهدف النهائي الا وهو نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة . ويقتضي هذا سلسلة من العناصر التي يتعين التفاوض بشأنها وتحديد ها \* وان اعتماد برنامج شامل كهذا سيكون البرهان الواضح على وجود الارادة السياسية لتنفيذه . ونرى انه بدون هذا ، لن تكون ثمة اجراءات دولية منضمة واعية ومستمرة لوقف سباق التسلح . وهكذا ، سيكون هذا البرنامج وسيلة هامة للتغلب على " الحقائق " القائمة غير المناسبة التي نود جميعا ان يتم تغييرها .

وهناك جانب من البرنامج على قدر كبير من الأهمية هو الاولوية الواجب اضافها على هذه التدابير المحددة أو تلك \* ولا ريب في أن نزع السلاح النووي هو الذي يتسم بأعلى أولوية \* ونحن جميعا متفقون على هذا ، على الرغم من أن تدابير نزع السلاح الاخرى تمثل هي أيضا الى حد ما مسائل ذات أولوية \* وينبغي أن تكون لكل أولوية من الاولويات الموضوعة ، في اطار تدابير نزع السلاح ، مراحلها الخاصة للتطبيق والتنفيذ العملي لنزع السلاح \* وينبغي أن يتيح تطبيق تدابير نزع السلاح على مراحل امكانيات للقيام باستعراض أعم واشمل لعملية التطبيق وتوجيه مناسب للعملية اللاحقة ، وفقا للبرنامج المتوخى .

وثمة مسألة أخرى ذات أهمية خاصة هي مسألة تحديد اطار البرنامج الذي ينبغي أن يكون مرنا بقدر الامكان وأن يأخذ في الحسبان الحالة الفعلية وامكانيات التنفيذ الفعال للتدابير المتوخاة ، كيما يمكن ان يحظى دون عقبات الاتفاق الذي يتم الوصول اليه بشأن مدة تنفيذ البرنامج بمجمله وكذلك مدة تنفيذ بعض المراحل . ويجب علينا ، ونحن نضطلع بهذا ، أن نتوخى غاية الوضوح في

صياغة البرنامج لأن أي غموض في هذا الشأن وأي تفسير كفي لتطبيق التدابير ، فيما يتعلق بالمضمون وكذلك بمدة محددة يمكن أن يؤديها إلى سوء فهم وتشويه ، مثلما حدث ، للأسف ، في تطبيق بعض أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

وأود أن أؤكد على وجوب إيلاء اهتمام خاص للجانب القانوني من البرنامج . وهناك الآن عدد من الاقتراحات بشأن الالتزام القانوني الدولي المحتمل للبرنامج . ونحن نرى أن التزام البرنامج ينبغي أن يشتمل على بعض العناصر الأساسية . إنها قبل كل شيء الإرادة السياسية المعرب عنها بصورة جلية ، وكذلك إرادة العمل بأكثر ما يمكن من نشاط من أجل تنفيذ المتسق . ثم ، ينبغي أن نضع قواعد السلوك في عملية التنفيذ ، مع مسؤوليات محددة لكل بلد . وفي الوقت ذاته ، ينبغي أن تكون هناك آلية مناسبة للتحقق من التنفيذ . ويبقى البت من خلال المفاوضات فيما إذا كان يتعين أن يكون ذلك في شكل صك يلزم المجتمع الدولي أو في شكل يوضح التزامات محددة على عاتق البلدان كافة . وفي أية حال ، من الأهمية بمكان ، أن يتم تحديد المسؤوليات ، كيما تقبلها جميع البلدان بدون قيد أو شرط وكما توضح موضع التطبيق وفقاً لاجراءات مناسبة .

وختاماً ، أود أن أشدد على أن مسؤولية اللجنة أمام المجتمع الدولي في وضع البرنامج الشامل لنزع السلاح إنما تمثل تحدياً لنا جميعاً وينبغي لنا أن نتصدى له بصورة ايجابية ، دون توفير جهودنا من أجل الوصول إلى اتفاق بشأن هذا البرنامج كيما يمكن تقديمه إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح من أجل اعتماده .

السيد أحمد (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحوا لي بأن استهل كلمتي

بأن أقول ان وفد باكستان يسعد به أن يراكم تتراسون لجنة نزع السلاح خلال شهر آذار / مارس . ونحن على ثقة من أن خبرتكم الواسعة وقضيتكم الخاصة في دبلوماسية نزع السلاح ستوجهان أعمال لجنة نزع السلاح صوب الطريق البناء للمفاوضات الملموسة بشأن البنود الهامة في جدول أعمالنا .

وفيما يتعلق بسلفكم ، سفير فرنسا دي لاغورس ، فإنه لا يسعني الا أن أعرب عن عميق تقديري للكفاءة والصفاء اللذين ابداهما في ادارة مداولة لجنة نزع السلاح في المرحلة الافتتاحية الصعبة لدورتها لعام ١٩٨١ ، وفي تناول المسائل التنظيمية وغيرها من المسائل التي تم حلها بتوجيهه على هذا النحو من السرعة . وقد أرسى هذا اساساً قوياً يمكن أن نستند اليه في السعي إلى وضع اتفاقات موضوعية خلال مفاوضات هذا العام .

وقد طلب وفدنا الكلام اليوم كيما يعرب عن بعض الآراء بشأن بندين من أهم بنود جدول أعمال لجنة نزع السلاح ، هما حذر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وارجو أن تعذرنى اللجنة اذا جاءت مداخلتى بشأن هذين البندين متأخرة .

لقد مضت خمس سنوات تقريبا منذ ان توقفت المفاوضات المتعددة الاطراف بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب باتفاق ثلاثة من الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاضطلاع بمحادثات مستقلة بشأن الموضوع . ولم تسفر المفاوضات الثلاثية الى الآن عن معاهدة لحظر التجارب النووية ، والنواقح ان آفاق توصل المفاوضات الثلاثية الى نتائج بسرعة قد تدهورت منذ السنة الماضية والاكثر مدعاة للأسف والقلق ، استنادا الى المعلومات المحدودة حقا ، التي تم توفيرها الى هذه اللجنة بشأن المفاوضات الثلاثية في التقرير المرحلي المقدم في تموز / يوليه الماضي ، هو ما يشير الى أن المعاهدة التي هي قيد الصياغة ستكون مختلفة الى حد كبير من حيث الغنوم والنطاق عن



معاهدة الحظر الشامل للتجارب التي يطالب المجتمع الدولي بها سنة بعد أخرى • فبادىء ذي بدء ، ستميز المعاهدة بين تجارب الاسلحة النووية والتفجيرات النووية للاغراض السلمية ، مع كل ما يصاحب هذا من مشاكل فيما يتعلق بحظر انتشار الاسلحة النووية والتحقق من حظر التجارب • ويستدل من كل ما قيل ان تجارب الاسلحة النووية ذاتها لن تحظر بصورة دائمة بل ستوقف لفترة قصيرة نسبيا • هذا علاوة على أن الاحكام المتوقعة للمعاهدة ستستتبع في عدة جوانب معاملة غير متساوية للدول الحائزة للاسلحة النووية والدول غير الحائزة للاسلحة النووية ، وتشتمل حتى على تمييز فيما بين الدول الحائزة للاسلحة النووية •

ومن غير المحتمل ان يجتذب ترتيب كهذا الانضمام الواسع النطاق الذى يمثل احدى السمات المتوقعة لمعاهدة حظر التجارب وفقا للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • وفي ضوء هذا ، فان أكثر ما يمكن توقعه من المفاوضات الثلاثية هو اتفاق على وقف التجارب النووية من قبل الاطراف المتفاوضة الثلاثة • ومهما يكن ذلك مؤسفا ، فسان اتفاق كهذا ، وان يكن محدودا ، سيتيح قدرا من الارتياح نظرا لان هذه الدول التي كانت مسؤولة عن أكثر من ٦٠ في المائة من التجارب النووية ستكون قد تعهدت بوقف هذه التجارب ، وان يكن لفترة زمنية محدودة • واذا هي أخلصت في هذا التعهد ، فقد يمكن خلال هذه الفترة وضع معاهدة لحظر التجارب تكون شاملة وعادلة على السواء • ولا نعتقد ان ثمة تنازلا كبيرا من أى طرف من الاطراف المتفاوضة الثلاثة في أن يوافق على الالتزام بالحظر المؤقت الذى اقترحت هذه الاطراف نفسها حتى وان رأيت حاليا الدولتان النوويتان الاخريان (او احدهما) انهما لا تستضيان الانضمام الى هذا الترتيب الثلاثي •

ان التزاما كهذا من قبل الاطراف المتفاوضة الثلاثة بمفهوم حظر التجارب النووية ضرورى عندما يحصى المرمى كلفة التأخير في عقد معاهدة لحظر التجارب بسبب امتداد المحادثات الثلاثية • فقبل كل شيء ، ان مئات التجارب النووية التي اجريت خلال السنوات الخمس الماضية قد عززت الى حد كبير تطور الاسلحة النووية في ترسانات الدول الكبرى الحائزة للاسلحة النووية • حتى انه ليس من المؤكد الى الآن ما اذا كانت المعاهدة الثلاثية ستمنع بصورة فعالة مواصلة التحسين النوعي للاسلحة النووية الممكن عن طريق التجارب المخبرية وأساليب المحاكاة • ونتيجة للتأخير ، تضاعفت كثيرا كمية المواد الانشطارية غير الخاضعة للضمانات والموجودة لدى عدد من الدول مما يفت في أثر أى معاهدة لحظر التجارب على الانتشار الرأسي والأفقي للاسلحة النووية • وعلاوة على ذلك ، خلال هذه الفترة ، اجرت دولتان غير حائزتين للاسلحة النووية تفجيرات نووية ، اما " لاغراض سلمية " معلنة أو بصورة سرية ، الامر الذى يثير مزيدا من التساؤلات بشأن الآفاق والفعالية المرتقبة لمعاهدة لحظر التجارب النووية •

وعلى الرغم من هذه الصعوبات ، فان وفد باكستان يبقى على استعداد للاشتراك في مفاوضات متعددة الاطراف بشأن حظر التجارب النووية ولبذل كل جهد من أجل التغلب على الصعوبات التي تعترض طريق الوصول الى اتفاق عادل وحقيقي لحظر التجارب النووية • ولا نعتقد أن استمرار المفاوضات الثلاثية أو غيرها يبرر منع لجنة نزع السلاح من محاولة التفاوض بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، نظرا لأنه من غير المحتمل ان توفر نتيجة تلك المفاوضات اساسا مفيدا لاتفاق متعدد الاطراف بشأن هذه المسألة •

وعليه ، فان وفد باكستان يواصل الامل في ان يتم التوصل الى اتفاق في المستقبل القريب بشأن انشاء فريق عامل مخصص تابع للجنة يكلف بالشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لحظر التجارب النووية . وان من شأن المزيد من التأخير في الشروع في هذه المفاوضات ان يزيد من تعقيد المشاكل التي تحيط بحظر التجارب وان يجعل المهمة ، المعترف الآن بأنها صعبة ، مستحيلة التحقيق . وان انشاء فريق عامل مخصص تابع للجنة نزع السلاح يتيح لكل دولة عضو في هذه اللجنة امكانية الاشتراك في اعمالها . اما الطريقة التي تختار كل دولة ان تشترك بها في المفاوضات ودرجة اشتراكها فيها فهي امر ينبغي تركه للدولة المعنية لتقرره بنفسها ، ولا يمكن ان يفرض عليها الاخرون كشرط لاشتراكهم هم في المفاوضات .

وان باكستان لتؤيد وجهة النظر العامة التي تم الاعراب عنها في لجنتنا وفي غيرها من المحافل والقائلة بأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي يمثلان أهم وأجل مهمة في ميدان نزع السلاح . ويتعين على لجنة نزع السلاح ان تسهم بقسط هام لتحقيق هذا الهدف . ومن الواضح بالطبع أنه ليس بوسع لجنة نزع السلاح ، في ضوء الحالة الراهنة للعلاقات الدولية والاختلافات فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أن تضطلع فعليا بالتفاوض حول اتفاقات ملموسة بشأن نزع السلاح النووي ، عدا تدابير مثل الحظر الشامل للتجارب النووية ، والرقابة على الموارد الانشطارية ، وضمانات الا من للدول غير الحائزة للأسلحة النووية . ولا يرغب وفدنا بأية حال ان يحكم مسبقا على المفاوضات الثنائية والمحدودة بشأن القضايا النووية بين الدولتين الكبريين أو ان يعوقها . ونرجو أن تستأنف هذه المفاوضات بأسرع ما في الامكان وان تشفع بتدابير لحل المنازعات السياسية المتعلقة ومصادر التوتر . ونرجو ايضا ان تؤدي الى رقابة حقيقية على سباق التسلح النووي بين الدولتين الكبريين والى خفض مبرك وكبير في ترسانتيهما النوويتين .

بيد ان هناك سببين متميزين يحملاننا على الاعتقاد بأنه ينبغي تمكين لجنة نزع السلاح في هذه الدورة من أن تضطلع على الاقل بمحادثات استكشافية بشأن موضوع نزع السلاح النووي . أولا ، نعتقد ان مثل هذه المحادثات الاستكشافية داخل اللجنة يمكن ان توفر ايضا حافز مفيدة جدا للمفاهيم والقضايا وبذلك يمكن أن تساعد ماديا في سير المفاوضات الثنائية او المحدودة بين الدولتين الكبريين وحلفائهما ، ولا سيما في هذا الوقت الذي تقوم فيه احدهما باستعراض سياستها وقد مت فيه الاخرى عددا من الاقتراحات المتعلقة بنزع السلاح النووي . وثانيا ، ان بحثا كهذا يمكن ان يساعد في وضع اطار مفيد لنزع السلاح النووي استنادا الى الفقرة 50 من الوثيقة الختامية . وعلى اية حال ، لاغنى عن محاولة وضع اطار كهذا في سياق البرنامج الشامل لنزع السلاح الذي لن يكون ذا شأن بدون تدقيق أكبر فيما يتعلق بنزع السلاح النووي . ومن شأن نهج كهذا ان يساهم ايضا في نجاح الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

ولقد تضمنت البيانات التي القيت في اللجنة آراء عديدة مثيرة للاهتمام بشأن غرض بحث القضايا النووية . ويرى وفد باكستان ان هناك على الاقل اربع قضايا عامة تغتضي تناولها بصورة متعمقة .

المجال الهام الاول يتعلق بآثار المفاهيم والمبادئ التي تتصل بسباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وعلى سبيل المثال ، لقد جرى تبادل للآراء مشير جدا للاهتمام بين الممثلين الموقرين للهند والمملكة المتحدة بشأن مفهومي " الردع المتبادل " و " التكافؤ الاستراتيجي " بين الدولتين الكبريين وحلفاء كل منهما . ويرى وفد باكستان ان من أخطر الامور تطبيق مبدأ الردع ، الذي

نشأ من تجربة عصر سابق ، على الحالة الجديدة نوعياً الناشئة عن استحداث ونشر الأسلحة النووية • ومن غير المؤكد ان يكون الردع النووي قد منع نشوب نزاع عام خلال العقود الثلاثة الماضية ، التي لا تمثل سوى برهة في التاريخ • ولا يزال علينا ان نثبت بحلان المثل القائل ان السلاح ، متى استحدث ونشر ، سوف يستعمل ان عاجلاً أو آجلاً •

وبالمثل ، هناك آثار معينة لمفهوم " التعادل الاستراتيجي " أو التكافؤ بين الدولتين الكبريين تتطلب النظر فيها بصورة أدق • وفي المقام الاول ، تشير التجربة — والمناقشات بشأن اتفاق سولت ٢ هي اقرب مثال — الى انه من الصعب للغاية حتى بالنسبة للدولتين الكبريين الحائزتين للأسلحة النووية أن تتوصلا الى اتفاق بشأن ما يؤلف على وجه الدقة هذا " التعادل " أو " التكافؤ " فالأرتياب المتبادل ، والابتكار التقني ، والعطالة البيروقراطية تجتمع كلها لتدفع توازن القوى الى مستويات أعلى فأعلى • وثانياً ، ينجم عن السعي الى التعادل الاستراتيجي بين الدولتين الكبريين تباين كبير في القوى بينهما وبين دول العالم الاخرى • ومن المعقول ان نتوقع ان تحاول الدول الاخيرة ، عاجلاً أم آجلاً ، تقليص التباين المتزايد في القدرة العسكرية ازاء الدولتين الكبريين بأية وسائل تتوفر لها • ومن الصعب ، ان لم يكن من المستحيل حساب " التكافؤ الاستراتيجي " بين ثلاثة أو أكثر من مراكز القوة • وان الاعتماد المطلق على الردع النووي في ظروف كهذه ضرب من المقامرة بمستقبل البشرية •

وثمة مجال آخر يقتضي بحثاً دقيقاً ومزيداً من الدراسة هو عملية نزع السلاح النووي ، التي يرد تعريفها بعبارات غير وافية في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية • فقد وافقنا في تلك الفقرة على أن الخطوة الاولى في نزع السلاح النووي هي " وقف سباق التسلح النووي " • فماذا تنطوي عليه هذه العبارة ؟ هل تعني ان توقف جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية جميع البرامج التي تتصل بالاسلحة النووية في آن واحد ؟ ولكن هذا لا يقضي على التباين القائم الذي يمثل حافزاً هاماً لمواصلة استحداث الاسلحة النووية • هل تعني وقفاً للبرامج الحالية للدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية ، البرامج المتعلقة باستحداث ونشر اسلحة نووية جديدة ومنظومات جديدة من الاسلحة ؟ وفي هذه الحالة ايضاً ، يتعين ان يؤخذ في الحسبان الادراك لا وجه التباين ومواطن الضعف القائمة او المحتملة • وتدعو المرحلة الثانية من نزع السلاح النووي ، حسبما هو منصوص عليه في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية ، الى تخفيض الترسانات النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية • وهناك طريقتان على الاقل يمكن بهما التماس هذا التخفيض • أولاً هما ان نطلب الى الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية أن تحقق تخفيضات كبيرة من أجل تقليص التباين مع الدول النووية الاخرى قبل ان تتضمن هذه الاخيرة الى عملية هذه التخفيضات • او يمكن ان يطلب ان تضطلع كل دولة حائزة للأسلحة النووية بتخفيض متناسب على مراحل لترساناتها من الاسلحة النووية • وتشأ أسئلة مماثلة بشأن المرحلة الثالثة والختامية لعملية نزع السلاح النووي المبينة في الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية التي تنص على وضع برنامج مقسم الى مراحل ومرتبطة بمواعيد زمنية لتخفيض الاسلحة النووية وازالتها في النهاية •

وتتوفر بعض المبادئ والخضوض التوجيهية التي تقدم اجابات على انواع الاسئلة التي اثارتها • وعلى سبيل المثال ، تشير الوثيقة الختامية الى المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق الدولتين الكبريين الحائزتين للأسلحة النووية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي • ويبدو واضحاً من تفوقهما الكمي والنوعي في الاسلحة النووية انه يجب عليهما ان تتصدرا الجهود الرامية الى تعزيز عملية نزع السلاح النووي • وقد سلمنا ، في الواقع ، بهذه المسؤولية عندما باشرنا المفاوضات بشأن الاسلحة النووية

الاستراتيجية ، ومؤخرا ، بشأن الاسلحة النووية المتوسطة المدى ايضا • ومع ذلك فان المستوى الحالي للاتفاق بشأن هذه القضايا غامض على أحسن تقدير وكثيرا ما يتجلى في شكل افتقاد للتفاهم فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وبينها وبين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، مما يسبب في تشديد مناخ الارتياح والشك المتبادلين •

وهناك مجال ثالث وهام ينبغي ان نتناوله اللجنة هو العلاقة بين الاسلحة النووية والاسلحة التقليدية • يستدل من جميع المعلومات ان التقييم الحالي للتحالف الغربي بشأن تأخره المزعوم في مجال الاسلحة التقليدية في اوروبا قد دفعه الى الاعتماد اعتمادا غير عادي على الاسلحة النووية بوصفها عاملا رادعا • وقد نجمت عن هذا صعوبات في طريق تعزيز نزع السلاح النووي والوصول الى اتفاق بشأن عدم البدء في استخدام الاسلحة النووية • ومن الناحية الاخرى ، يؤكد أعضاء معاهدة وارسو انه ليس ثمة اختلال في التوازن في القوات التقليدية في اوروبا • وما من ريب في ان أفضل حل لهذه المشكلة هو ان يتوصل الجانبان الى اتفاق يتيح ايجاد توازن متبادل على مستوى أقل للأسلحة التقليدية • ولكن تبين انه من الصعب الوصول الى اتفاق كهذا بسبب التصورات المختلفة للحالة الراهنة • ومن شأن بحث اكثر تعمقا لهذه التصورات المختلفة لتوازن القوات في اوروبا ان يسفر عن فهم اكمل للصعوبات التي تواجه محادثات فيينا وان يساعد في وضع مبادئ توجيهية اكثر دقة بشأن العلاقة بين نزع الاسلحة النووية ونزع الاسلحة التقليدية • وفي هذا السياق ، يمكن ان يوفر مزيد من البحث للاقتراحات المقدمة في مؤتمر مدريد ، مثل توسيع التدابير الكفيلة بزيادة الثقة ، بعض الطرق والوسائل لتغيير تصورات التردد التي تمثل مصدر التردد في التفاوض بشأن تدابير نزع السلاح النووي •

وختاما ، سيكون لمسألة التحقق اهمية خاصة في سياق المفاوضات المتعددة الاطراف بشأن نزع السلاح النووي • ولا تتوفر حاليا تدابير تحقق فعالة بصورة معقولة الا لدى اثنتين او ثلاث من الدول المتقدمة • وعلى سبيل المثال ، ينص اتفاق سولت ٢ على بعض الاساليب المبتكرة لضمان التقيد به ، مثل عدم التدخل في طرق التحقق الوضعية • ومن هنا ينشأ السؤال عن كيفية امكن استحداث تدابير كهذه للتحقق الفعال على المستوى الدولي • وفي هذا السياق ، تتسم بأهمية خاصة الاقتراحات المتعلقة بالوكالة الدولية للرمز بواسطة الشبكة الرصد الاهتزازية المتوخاة •

ويشعر وفد باكستان بخيبة أمل من أن ثمة أعضاء في لجنة نزع السلاح ليسوا الى الآن على استعداد لقبول انشاء فريق عامل مخصص لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • وفي ضوء هذه الحالة ، فان وفدنا على استعداد لقبول اسلوب اكثر مرونة للمحادثات الاستكشافية بشأن نزع السلاح النووي ويمكن أن يأخذ بالرأي الداعي الى اجراء هذه المحادثات في جلسات غير رسمية للجنة ، حسبما تم في دورة اللجنة لعام ١٩٧٦ • بيد انه ينبغي في هذه المرة ان تكون المناقشات بشأن الموضوع اكثر ترابطا وتنظيما وان تتناول بصورة متعمقة بعض المسائل المحددة التي ذكرتها • ويمكن أيضا ان يكرس عدد قليل من جلسات اللجنة للنظر في الاجزاء الناجمة من دراسة الامم المتحدة بشأن الاسلحة النووية •

الرئيس : اشكر ممثل باكستان ، السفير أحمد ، على البيان الذي ألقاه وعلى عبارات الترحيب التي وجهتها الى الرئاسة •

السيد تايلاردات ( فنزويلا ) (الكلمة بالاسبانية) : اسمحوا لي ان اقدم لكم في مستينل بياني تيناينا الخالصة لتوليكم الرئاسة خلال شهر آذار / مارس. ونحن ، اذ نعرف ما تتحلون به من ميزات شخصية ومؤهلات مهنية ، ندرك انها ضمان لحسن سير اعمال اللجنة وتقد منها بنجاح . ويمكنكم ان تعتمدوا كلية على التعاون المتواضع لوفد بلادى في كل ما من شأنه أن يساعدكم على الوفاء بميثمتكم الحساسة كرئيس التي نتوقع لكم نجاحا كاملا فيها .

وأود ان أشير في بياني اليوم الى بندين من بنود جدول الاعمال . واستادا الى الحكم الوارد في الفقرة ٣٠ من النظام الداخلي ، سأتطرق بادىء ذي بدء الى موضوع حضر التجارب النووية . وسأنتقل بعدئذ الى الحديث عن البند المدرج في جدول أعمال اليوم ، أى البند المتعلق بموضوع برنامج شامل لنزع السلاح .

وفيما يتصل بالموضوع الاول ، أود أن أبدأ حديثي بالتعبير عن ارتياح وفد بلادى للكون اللجنة على وشك التوصل الى توافق للأزاء حول فكرة تكرس سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية للنظر في جوانب موضوعية تتعلق بحظر التجارب النووية ونزع السلاح النووى . ولكن ، دون أن تكون في نيتي المطالبة بحق التأليف ، اعتقدان من المفيد التذكير بأن فكرة عقد اجتماعات غير رسمية حول هذين الموضوعين قد اثبتت من البيان الذى أدليت به في الاجتماع غير الرسمي المعقود بعد ظهر يوم ١٩ شباط / فبراير الاخير . ففي تلك المناسبة ، وردا على التصريح الذى ادلى به ممثل المملكة المتحدة في صباح ذلك اليوم بالذات والذى كرهه في اجتماع بعد الظهر بما يفيد ان وفد بلاداه لا يؤيد انشاء فريق عامل يخصص لموضوع معاهدة حظر التجارب النووية ، قلت انه في رأينا لا يمكن للجنة ان تتخلى عن مسؤوليتها كهيئة تفاوضية لمجرد ان هناك من يعترضون على انشاء فريق عامل . وقلت انه نظرا لاستحالة انشاء فريقين عاملين فيما يتصل بالبدين ١ و ٢ من جدول الاعمال ، يتعين على اللجنة ان تتضرر في مدى استصواب الاضطلاع هي نفسها بمهمة التفاوض كما يتعين عليها ، تحقيقا لتلك الغاية ، ان ترصد في برنامج عملها ما يلزم من الوقت لاجراء مفاوضات موضوعية حول بندى جدول الاعمال في اجتماعات غير رسمية .

ويسعدنا ان نلاحظ ان فكرة فنزويلا قد حفزت على صياغة اقتراحات محددة مختلفة كتلك التي قدمتها الهند والبرازيل والبلدان الاشتراكية وجمهورية ألمانيا الاتحادية . ونحن واثقون من أن اللجنة ستتوصل عما قريب الى توافق للأراء حول هذه الفكرة .

على انه لا يجب ان تصبح هذه الاجتماعات غير الرسمية حديثا وحيد الطرف لا يشترك فيه الا قسم من اعضاء اللجنة . فلكي تكون مثمرة حقا ، من المهم ان يشترك فيها أكبر عدد ممكن من البلدان ، وخاصة البلدان الحائزة للأسلحة النووية ، وان تسهم هذه الاخيرة بقسطها فتجيب على الاسئلة والحجج التي قد تطرح في ضد هذين البدين .

وفي سياق هذا التفكير ، أود ان اغتم هذه الفرصة لابدئ بعض الملاحظات بخصوص مسألة حضر التجارب النووية وهي ملاحظات نود ان نعترف ود فعل الدول المشتركة في المفاوضات الثلاثية اراءها . وفي الامكان ابداء ردود الفعل هذه في أحد الاجتماعات غير الرسمية .

وكما تعلمون ، ان وفد بلادى هو أحد الوفود التي تنادى بأن المعاهدة المطروحة للتفاوض يجب ان تستهدف جميع التجارب النووية ، ايا كان حجمها ، في جميع البيئات ، وبصورة

نهائية • وبعبارة أخرى ، يجب ان يكون حظر التجارب ، اى التجارب النووية ، حذرا شاملا وعالميا • وفي رأينا ان حذرا جزئيا سيجعل من العسير تحقيق هدف القبول العام والعالمي للمعاهدة ، الذى ينبغى أن تتوخاه تلك المعاهدة بصراحة •

ويرتكز موقفنا هذا على واقع ان أى تجربة يزعم او يفترض انما تجرى لاغراض سلمية تتيح دائما امكانية الحصول على معلومات لاغراض عسكرية • وفي هذا الصدد ، أود ان استشهد بفقرة من الكتاب الذى ألفه ألفا ميردال بعنوان لعبة نزع السلاح ( Pantheon Books ، نيويورك ، ١٩٧٦ ، ص ٢١٣ ) :

" الحقيقة ، التي يجب ان تبقى راسخة في الازهان ، هي انه ليس هناك تمييز ممكن بين أجهزة متفجرة نووية مخصصة لاغراض عسكرية او لاغراض مدنية ، فالأولى تستخدم لقصف مكان ما على وجه الارض ، والثانية تستخدم في اشغال الهندسة المدنية لاغراض التعدين أو الحفر • وجميع الاجهزة النووية هي عبارة عن قنابل محتملة ، وهي ذات قدرة تدبيرية تفوق قدرة المتفجرات التقليدية • والفارق الوحيد الذى يمكن الادعاء به هو التمييز المشكوك فيه في القصد " •

وينبغى أن يضاف الى كل ما تقدم انه في مرحلة التجارب بالذات يمكن لجهاز متفجر نووى ان يبرهن عن طاقته الكامنة في الميدان العسكرى •

وعليه ، فاننا نرى ان حظر التجارب ينبغى ان يكون مطلقا وان يشمل جميع التفجيرات النووية التجريبية •

بيد ان هذا لا يعنى اننا نعارض استخدام التفجيرات النووية في الاغراض السلمية • ففي ما يخر مثل هذا الاستخدام ، نرى انه في ظروف خاصة جدا وتحت رقابة صارمة جدا من قبل سلطنة دوليية ، يمكن السماح لدولة ما بتفجير جتاز نووى عند ما يثبت بالدليل ان غرض التفجير سلمى ويتم اتخاذ التدابير الملائمة لمنع استخدام مثل هذا التفجير من أجل تأمين مزايا او معلومات عسكرية الطابع •

وفيما يتعلت بهذه القضية ، جاء في الفقرة ١٠ من التقرير الثلاثى الذى قدمته في العام الماضى الدول الحائزة للأسلحة النووية التي كانت تجرى مفاوضات حول معاهدة حظر التجارب النووية ما يفيد ان هذه البلدان وافقت على ان تكون المعاهدة مصحوبة ببروتوكول بشأن استخدام التفجيرات النووية في الاغراض السلمية وان يكون هذا البروتوكول جزءا لا يتجزأ من المعاهدة •

ان هذا يعنى ، في رأينا ، ان المعاهدة التي تجرى التفاوض عليها هي في الواقع معاهدة شاملة وانما ستحظر أى نوع من التجارب بما في ذلك تلك المكرسة ظاهريا للاغراض السلمية ، وان امكانية اجراء تفجيرات نووية سلمية ، لا تجارب في الواقع ، ستخضع احكام البروتوكول • فاذا كان هذا التفسير صحيحا ، يسعدنا ان نقول ان هذه الطريقة لمعالجة المسألة تعد في نظرنا مرضية لانها تتفق مع موقف فنزويلا المبين اعلاه •

الا اننا نود ان نحصل من الدول المشتركة في المفاوضات الثلاثية على معلومات ائمل واشمل عن البروتوكول • فالتقرير الثلاثى يفيد في ذات الفقرة التي استشهدت منذ قليل بمقتطفات منبها بأن البروتوكول سياتخذ في اعتباره احكام المادة الخامسة من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية • فير بوسعنا ان نستخلص من ذلك ان البروتوكول سيكون بمثابة الاتفاق الدولى الخاى الذى تشير

اليه المادة الخامسة من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وانه سينظم كل القضايا المشار اليها في هذه المادة ؟ فاذا كان الرد بالاجاب ، هل تم ايلاء الاعتبار الواجب لضرورة تأمين معاملة غير تمييزية للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية وضرورة الوفاء بالوعد القاضي بجعل تلك البلدان تستفيد مجانا من نتائج البحوث والتطورات التكنولوجية الناجمة عن التفجيرات النووية السلمية ؟

كذلك يهتم وفد بلادي ان يعرف كيف ستعالج في البروتوكول مسألة الاجراءات والآليات الرامية الى ضمان ان تكون التفجيرات السلمية سلمية حقا . وفي هذا الصدد ، أود أن أذكر بأن معاهدة تلاتيلوكو تحتوى في المادة ١٨ منها على أحكام كاملة الى حد ما يمكن أن تكون أساسا لاستبطان نظام ملائم ينظم استخدام التفجيرات النووية في الأغراض السلمية حصرا .

وخلاصة القول اننا نود الحصول من الدول المشتركة في المفاوضات الثلاثية على معلومات كاملة ، وادامكن ، مفصلة عن البروتوكول المقترح في صدد التفجيرات النووية السلمية .

بيد ان وفد بلادي لم يعبر حتى الآن عن وجهات نظره بخصوص البرنامج الشامل لنزع السلاح الذى عهدت الجمعية العامة اليها بمهمة صياغته . وأود أن أعتنم فرصة قيام اللجنة بادراج هذا البند من جدول أعمال جلساتها العامة لبدء بعض الملاحظات وعرض وجهات نظرنا في بعض القضايا الناشئة في صدد البرنامج الشامل .

نود ، بادىء ذى بدء ، التعبير عن قبولنا وتأييدنا للتوصيات التي قدمتها لجنة نزع السلاح بشأن هذا الموضوع في الفصل الرابع من تقريرها المرفوع الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ( الوثيقة A/34/32 ) . فقد قدمت اللجنة في اقتراحاتها بشأن عناصر برنامج شامل لنزع السلاح مخططا تمهيدا كاملا جدا لما ينبغي أن يكون عليه البرنامج .

ونود ، في المقام الثاني ان نعلن ان وفدنا يولي أهمية وأولوية خاصتين لعمل الفريق العامل المخصص المسؤول عن المفاوضات حول هذا الموضوع ، نظرا لأنه ، كما نعلم ، ينبغي ان تقدم النتائج الى الجمعية العامة للنظر فيها واقرارها في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح التي ستعقد في العام القادم . وقد انجز الفريق في العام الماضي قدرا كبيرا من العمل تحت رئاسة السفير ادينجي . وهو ، في هذا العام ، تحت رئاسة السفير غارثيا روبليس ، يتقدم باطراد نحو انجاز الولاية الموكولة اليه .

وكما اقترحت لجنة نزع السلاح ، ينبغي للبرنامج الشامل ان يوفر الاطار اللازم لاجراء مفاوضات موضوعية في ميدان نزع السلاح . وبعبارة أخرى ، ينبغي ان يكون بمثابة اطار ودليل للمفاوضات الموضوعية حول نزع السلاح كيما تفضي في اقصر وقت ممكن الى ظهور مجموعة متوازنة ومنظمة - أكبر عدد ممكن - من تدابير نزع السلاح الملموسة .

كذلك يرى وفد بلادي ان هذه المجموعة من التدابير يجب ان تراعى بالضرورة مفهوم الترابط المتبادل وان تتحقق من خلال عملية تفاوض تدريجية ولكنها مستمرة تكفل أمن جميع الدول . وينبغي ان ينفذ البرنامج على نحو يضمن تعزيز أمن الدول بالتدرج مع تنفيذه أولا بأول بدلا من انقاص ذلك الامن . وبعبارة أخرى ، يجب ان يتضمن البرنامج ، كعنصر من عناصره الجوهرية ، هدف ضمان الامن من خلال نزع السلاح .

وفضلا عن ذلك ، يجب ان يكون البرنامج مصمما على نحو لا يكون معه عرضة لتقلبات الوضع الدولي . اذ يجب الا يكون تنفيذه خاضعا لتأثير التغييرات التي كثيرا ما تحدث في العلاقات بين

الدول والتي غالباً ما تؤدي إلى قطع أو تعليق أو إرجاء عمليات التفاوض الجارية • وتحقيقاً لهذه الغاية ، يجب أن توافق الدول المشتركة على بذل كل الجيود اللازمة حالما يبدأ التفاوض حول قضية معينة من بين تلك المنصوص عليها في إطار البرنامج ، لضمان عدم تأثير الأحداث الخارجية في سير هذه المفاوضات أو وتيرتها أو نتائجها •

وفيما يتعلق بطبيعة الصك الذي ينبغي أن يصاغ البرنامج فيه ، فنحن نفضل ، مثل أغلبية أعضاء اللجنة ، أن يكون صكاً ملزماً قانوناً • غير أننا ندرك أن هذا لن يكون مقبولاً لدى بعض البلدان • ولهذا السبب ، نأمل أن يأخذ البرنامج شكل وثيقة تكون طبيعتها مما يفرض تعهداً رسمياً ملزماً قدر الامكان • وكما اقترح السفير ادينجي ، قد تكون ثمة طريقة لتحقيق ذلك هي أن يدرج البرنامج في إعلان أو أن يكون مسبقاً بإعلان يتم اعتماده خلال الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة • ويجب أن يتضمن هذا الإعلان حكماً ينطوي على تعهد بإجراء المفاوضات المنصوص عليها في البرنامج بحسن نية والاسهام في تنفيذ جميع تدابير نزع السلاح المتخذة فيه •

وفيما يتعلق بالتدابير الواجب ادراجها في البرنامج ، فإننا نلاحظ مع وفود أخرى أن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة وتقرير لجنة نزع السلاح يحتويان على قائمة من التدابير التي يوجد في صدها توافق للأراء • وطيه ، ينبغي أن يتضمن البرنامج الشامل على الأقل هذه التدابير كافة • وكما قال أحد زملائنا ، لا يمكن للبرنامج أن ينطوي على أي تراجع عما سبق أن تم اعتماده في الوثيقة الختامية وعما سبق أن أقرته لجنة نزع السلاح • وينطبق المعيار ذاته على مسألة الألويات • فالألويات المحددة في البرنامج ينبغي أن تكون مماثلة لتلك المبينة في الفقرة ٤٥ من الوثيقة الختامية ، دون أن يمنع ذلك إجراء مفاوضات في وقت واحد حول عدد من التدابير ذات الأولوية أو حولها جميعاً •

ونود في هذا الصدد أن نكرر تأييدنا للرأي الوارد في الفقرة ١١ من تقرير لجنة نزع السلاح والذي يفيد بأنه منذ بدء تنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح ، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لوقف سباق التسلح النووي فوراً وإزالة خطر الحرب النووية •

وفيما يتعلق بالآطار الزمني للبرنامج ، من الواضح أنه ما من أحد يتوقع إقامة جدول زمني صارم أو تحديد مواعيد كيفية لتنفيذ تدابير نزع السلاح المتوخاة • ومن جهة أخرى ، لقد أكدنا ولا نزال نرى أن أي برنامج بحكم طبيعته ذاتها يجب أن يكون مرتبطاً بفترة زمنية معينة • فالبرنامج والزمن مفهومان لا ينفصلان عملياً • ولهذا السبب ، نرى أنه يجب أن يكون للبرنامج الشامل لنزع السلاح مرجع زمني حتى وإن يكن مجرد مرجع إرشادي لما يشكل أمل البلدان المشتركة فيما يتعلق بالفترة التي ترجوان يتم خلالها إنجاز البرنامج • وفي هذا الصدد ، تم تقديم مقترحات مختلفة : من ذلك مثلاً ٢٥ عاماً ، أو نياية القرن ، إلخ • أن أياً من هذه المقترحات يمكن قبوله • وليبق ما مثلاً في أذهاننا أن عامل الزمن ، حتى وإن يكن مجرد عنصر إرشادي ، يلعب دائماً دوراً هاماً كحافز سيكولوجي • والمهمة التي يتعين علينا أن نقوم بها بشأن هذا الموضوع بالذات هي بحد ذاتها برهان على ذلك ، إذ يتعين علينا الانتهاء من صياغة مشروع البرنامج في الوقت المناسب كيما تتضرر فيه الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية • وهذا الأمر يفرض علينا بعض الضغط الذي يؤثر إيجابياً في إنجاز مهمتنا •

ورغم أننا نتخذ موقفاً مرناً من الآطار الزمني ، فإننا نرى أن من الأساسي أن يتوخى البرنامج أصوراً أو مراحل مختلفة للتنفيذ • أما عدد الأطوار أو المراحل فيجوز تحديده تبعاً للتدابير



والاولويات والاطار الزمني ، انما ينبغي تخطيط كل مرحلة على نحو تضمن توازنا وتناسقا ملائمين بين التدابير المشمولة بها . كما نعتبر من الاساسي ان يخضع كل طور لعملية تقييم واستعراض تتيح امكانية فحص معدل التنفيذ حتى يتسنى اتخاذ المقررات اللازمة لتعجيل العملية حيثما يسجل بعض التأخير أو اعتماد ما يلزم من تدابير تصحيحية عندما تشخص حالات عدم تنفيذ . ويمكن اجراء عملية الاستعراض ، كما اقترح ، في دورات استثنائية للجمعية العامة التي تدعى الى الانعقاد لهذا الغرض . لذلك ، فاننا نشاطر لجنة نزع السلاح رأينا القائل ان على البرنامج ان يضع اجراءات ملائمة لتنفيذه ولرصد ذلك التنفيذ باضداد ، وان على الامم المتحدة ان تلعب دورا مركزيا في هذا المضمار .

وفي الختام ، نود ان نعلن عن استعدادنا للتعاون مع الفريق العامل المكلف باعداد مشروع البرنامج ، ولدعم الجهود التي يبذلها رئيسه السفير غارثيا روبليس من أجل تمكين الفريق المذكور من الوفاء كلية بالولاية الموكولة اليه حتى يكون في استطاعة اللجنة ان تقدم في الوقت المناسب البرنامج الشامل لنزع السلاح الذي انيطت بها مهمة صياغته .

الرئيس : أشكر ممثل فنزويلا ، السفير تايلاردات ، على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة

التي وجهتها الي .

السيد سامر هيس ( المملكة المتحدة ) ( الكلمة بالانكليزية ) : سيدى الرئيس ، أود قبل

ابداء بضع ملاحظات مقتضبة عن البرنامج الشامل لنزع السلاح أن أعتنم هذه الفرصة لاهنئكم بتوليكم الرئاسة خلال شهر آذار / مارس . وانا على يقين من أن ادارتكم الكفوءة المبنية على الخبرة الواسعة سوف تعود بالفائدة على اللجنة . كما اود ان أشيد بسلفكم ، السفير دى لاغورس ، الذى ساهم مساهمة فعالة في انطلاقة اعمالنا هذا العام . وأود ان أعبر له عن صادق شكر وفدنا على ما ابداه من مهارة وعدم تحيز في فترة رئاسته .

وسأنتقل الآن الى البند ٦ من جدول أعمالنا ، الذى سيكون موضوع مناقشاتنا في الجلسة العامة هذا الاسبوع ، ألا وهو البرنامج الشامل لنزع السلاح . وكما ذكرت في البيان الذى أدليت به في افتتاح الدورة ، فاني لا اعترم امضاء جانب كبير من الوقت في القيام ، داخل جلسة عامة ، ببحث تلك البنود التي هي محل تفاوض داخل الافرقة العاملة . والواقع ان وفد بلادى سبق أن اسهم في المناقشات المفصلة داخل الفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح . ومع ذلك ، فاني انتجز الفرصة المتاحة بجلستنا العامة لكي أعرض النهج العام الذى ينتهجه وفد بلادى ازاء هذا الموضوع .

اننا ندرك جميعا ان صياغة البرنامج الشامل لنزع السلاح مهمة وقلتتها الى هذه اللجنة الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الاولى المكروسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ . ونحن مطالبون بأن نرفع صيغتنا الاخيرة الى الدورة الاستثنائية الثانية خلال ما يزيد على العام بقليل . ونظرا لتقصر النسبي لهذه المدة ، فان وفد بلادى يرحب بما اتبعه السفير غارثيا روبليس من نهج نشط وعلمي داخل الفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح . ونحن نعتقد ان البرنامج الشامل بعد استكماله سيشكل اسهاما نافعا من جانب هذه اللجنة في الدورة الاستثنائية الثانية . وسوف يكون بمثابة حافز على احراز التقدم في المفاوضات الخاصة بتحديد الاسلحة على جميع الاصعدة وفي جميع المجالات ، وذلك عن طريق وضع نمط واضح نحتديه .

بيد اننا لا نعتقد بأن البرنامج يمكن أن يكون ملزما قانونا ، كما اوحى بذلك بعض الوفود

فيما سبق • كما اننا لا نرى كيف يمكن للدول ان تتوقع منا التنبؤ ، في هذه المرحلة ، بما سيستغرقه من وقت استكمال برنامج على هذا الجانب من التشعب والتعقيد • ولقد قلت في الورقة التي قدمتها حول هذه المسألة الى الفريق العامل ان من العيب محاولة تحديد مواعيد أخيرة غير واقعية ومفتعلة • وأقصد بذلك ، طبعاً ، أن تحديد أى موعد أخير بعينه هو أمر غير واقعي ومفتعل • فان متطلبات المفاوضات بشأن تحديد الاسلحة وتعقيدها التي نعددها في برنامجنا ، تبلغ حدا لا يمكننا معه التنبؤ حالياً بأقرب وقت نستطيع فيه ان نستكمل ولو بعض المهام التي سبق ان بدأناها ، ناهيك عن التدابير التي لم يجر حتى الآن أى تحضير لها. ومع ذلك ، فاني متيقن من أنه سوف يتسنى التوصل الى اتفاق بشأن وضع سلسلة من الأطوار أو المراحل المترابطة التي يتم فيها تنظيم عملية تنفيذ المهام التي سبق ان حددتها الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ولجنة نزع السلاح •

وسوف يعيننا البرنامج على تبين معالم الطريق الممتد امامنا والذي غالباً ما يكون شاقاً ، وعلى توجيه انظارنا الى غايتنا القصوى المتمثلة في نزع السلاح العام الكامل • كما سيرهن على الالتزام السياسي الصادق للمجتمع الدولي بالسعي وراء تدابير جدية وقابلة للتحقق من تدابير تحديد الاسلحة • ولا ينبغي أن نقلل من أهمية برهان كذا في وقت تدعو فيه الحاجة الى استعادة الثقة الدولية • ولهذا السبب ، فان وفد بلادي سيقوم بدور نشط وبناء في المفاوضات داخل الفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح • ونأمل ان يكون البرنامج الذي ستضعه اللجنة دليلاً عملياً ومرناً حتى لا يطرح جانباً مثلما طرحت وثائق سابقة من هذا القبيل • وينبغي ان نتوخى اعداد برنامج يكون ذا أهمية دائمة للمتفاوضين مستقبلاً الى ان يتم تحقيق هدفنا النهائي •

وقبل ان اختتم كلمتي ، أود ان أضيف فقط انني استمعت بكثير من الاهتمام الى الحجج التي ساقها سفير ايطاليا الموقر في البيان الذي القاه في وقت سابق من اجتماعنا صباح هذا اليوم • فقد شرح افضل مما فعلت بكثير العلاقة الحيوية القائمة بين البرنامج الشامل لنزع السلاح والتدابير التبعية الأوسع الرامية الى تهيئة المناخ الدولي الذي يمكن فيه لبرنامج شامل لنزع السلاح ان يتكامل بالنجاح •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اشكر ممثل المملكة المتحدة ، السفير سامرهيس ، على بيانه وعلى كلمات الترحيب اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة •

حضرات الممثلين الموقرين ، وفقاً للمقرر الذي اتخذته اللجنة في جلستها العامة الـ ١٠٤٠ ، يسرني أن أذعن ممثل النرويج الموقر ، سعادة وكيل وزير الدولة للشؤون الخارجية ، السيد يوهان يورغن هولست ، لالقاء كلمته • لقد عين السيد هولست وكيلاً لوزير الدولة في وزارة الشؤون الخارجية في عام ١٩٧٦ • وكان في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٦ قد شغل منصب وكيل وزير الدولة في وزارة الدفاع • وحتى عام ١٩٧٦ ، كان مديراً للابحاث في المعهد النرويجي للعلاقات الدولية • والسيد هولست واحد من ابرز الخبراء النرويجيين في ميدان نزع السلاح •

السيد هولست (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، يسرني ويشرفني ان أكون اول ممثل نرويجي يتحدث امام لجنة نزع السلاح ونحن نقوم بدورنا الجديد كمرقب نشط في هذا المحفل التفاوضي الهام • ويسرنا ان اجراءات متفقا علينا تتيح للمعنيين من غير الاعضاء الاشتراك في أعمال لجنة نزع السلاح • ان الدول الصغيرة كالنرويج تواجه عوائق من جراء موارد المحدودة •

ومع ذلك ، نحن مهتمون بالغ الاهتمام بعملية التفاوض الجارية هنا في جنيف ، وسوف نحاول بوصفنا دولة مراقبة ان نسهم اسهاما نافعا في أعمال اللجنة • وأمل مخلصا ان يكون هذا مجرد بداية وأن تصبح النرويج في الوقت المناسب عضوا كاملا في لجنة نزع السلاح •

واسمحوا لي ايضا ، يا سيادة الرئيس ، ان اهنئكم بوصفكم الممثل الموقر للجمهورية الديمقراطية الالمانية ، بتوليكم المنصب المسؤول ، منصب رئيس لجنة نزع السلاح لشهر آذار / مارس • وأود أن أشكركم خالصا الشكر على ما وجهتم الي من كلمات ترحيب لطيفة وحارة بخصوص مؤهلاتي الشخصية • وأمل ألا توجه اليكم بعد اختتام ملاحظاتي ، تهمة الاعلان المضلل •

هناك مسألتان مدرجتان في جدول اعمال اللجنة تحضيان بأهمية خاصة وأود أن أتعرض اليهما بشيء من التفصيل ، وهما الحضر الكامل للتجارب النووية ، والاتفاقية الخاصة بالاسلحة الكيميائية •

لقد اولت الجمعية العامة هذين البندين من جدول الاعمال ، فضلا عن البند الخاص بالبرنامج الشامل لنزع السلاح ، أولوية قصوى ، طوال الفترة الممتدة حتى الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح التي ستعقد في العام المقبل •

ولما كان البرنامج الشامل لنزع السلاح مدرجا في جدول أعمالنا لهذا الصباح ، فأنني أود ان أبدأ بعض الملاحظات والتعليقات بشأن أهداف هذا البرنامج ومحتوياته •

من المسلم به عموما ، كما اعتقد ان نزع السلاح ذو اهمية رئيسية لمستقبل المجتمع الدولي وانه لن يتحقق في القريب العاجل • فلا بد من احراز تقدم في ميادين ملموسة ومحدودة بوضوح حدود قصوى وقيود معينة فيما يتعلق بأسلحة أو أنشطة عسكرية معينة • والواقع ان ما تم انجازه خلال العقدین الماضيين لم يكن قليل الأهمية اذا قيس مثلا بما تحقق خلال سني ما بين الحربين • وأنا أبدأ هذه الملاحظة لا لأن التقدم كان مرضيا • بل الامر أبعد ما يكون عن ذلك • بيد ان من المهم الاحتفاظ بثقة الجمهور ، أي بالايان بالرأى القائل ان نزع السلاح وتحديد الاسلحة يشكلان أهدافا واقعية وعملية لا مجرد مسائل مرجعية منمقة في الخطب الدبلوماسية •

وفي حين يتوجب علينا ان نركز الجهود التفاوضية التي تبذل داخل هذه اللجنة وخارجها على مسائل معينة ومحدودة ، فان من المهم في الوقت نفسه ايجاد اطار لتقييم الاولويات والروابط والتقدم المحرز • وهذا امر هام للحفاظ على اتساق الجهد التفاوضي بأكمله • بل الأهم من ذلك هو المهمة السياسية المتمثلة في ابقاء الانظار متجهة دوما نحو الغاية القصوى والسبل التي ينبغي أن تسلك لبلوغها ، وكذلك الحصول على التزامات من الدول الكبرى بالسعي الى بلوغ الاهداف وسلك السبل •

ان سباق التسلح بجوانبه وأبعاده العديدة يؤول الى هدر فاحش للموارد في عالم متختم بالفاقة والاحفاف • وهو ايضا ينطوي على اخطار متمثلة في سوء التقدير وتزايد المنافسة ووقوع الحوادث • ويتوجب علينا ان نضفي قدرا اكبر من اليقين وامكانية التنبؤ على وضع تنافسي الى حد خطير ، وهذا يستلزم صراحة أكبر فيما يتعلق بالبرامج العسكرية وبمخصصات الميزانية • فالتكتم أضحى اني حد بعيد مفارقة في عصر التصوير والرصد بواسطة التوابع الاصطناعية • بيد ان التوابع الاصطناعية لا تستطيع ان تسجل الا نتائج مقررات الميزانية التي تم اتخاذها قبل عدة سنوات • والتكتم فيما يتعلق بالميزانية أمر خطير لأنه يورث القلق ويشير ردود فعل توقعية ويقلل من امكانية التنبؤ •

ولا بد أن يتضمن البرنامج الشامل لنزع السلاح تدابير كفيلة بتعزيز الثقة ، والتزامات باجراء تخفيضات محددة وبالكف عن أنشطة محددة ، واجراءات تنفيذ متفقا عليها ، واجراءات تحقق ، وترتيبات أمنية مناسبة .

ويشكل التهديد المنبعث من الاسلحة النووية التحدي الرئيسي ، ولا بد من ايلائه أقصى اهتمام في المفاوضات بشأن تحديد الاسلحة ونزع السلاح .  
واسمحوا لي ان ابدى بضع ملاحظات عن بعض عناصر البرنامج الشامل التي تعلق عليها حكومة بلادي أهمية خاصة .

ان الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل لا مسؤولية تقليل دور الاسلحة النووية فسي استراتيجياتها وترساناتها فحسب ، وانما التزاما حقيقيا بذلك أيضا . فقد آن الأوان لكسر لولسب الاتجاهات المتصاعدة واعادة الثقة في ارادة الانسان وقدرته على كسر طوق العبودية النووية .

وتبين التجربة ان امكانية تحويل قوة الاسلحة النووية الى عملة نافعة من الناحية السياسية جد محدودة حقا . ويجب ان تمتنع الدول الحائزة للأسلحة النووية عن محاولة زيادة هذه الامكانية وعن استخدام التهديد النووي في علاقاتها الدبلوماسية . كذلك تبين التجربة ان أي تفوق قد يتم احرازه في سباق التسلح النووي هو في أحسن الاحوال ذو منفعة زائدة عن الحاجة وأجمل قصير على الدوام . ويتوجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية التوصل الى اتفاقات وترتيبات فيما بينها يمكن ان تكبح الحوافز والنوازغ الى السعي وراء الحصول على فائدة وحيدة الطرف .

وانني اعتقد بأنه ينبغي كذلك الاضطلاع بجهود نزع السلاح بهدف الاسهام في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد عن طريق اعادة توجيه الموارد البشرية والمادية الذرة من الاهداف العسكرية الى أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وخاصة لصالح الدول النامية .

وفي اعتقادي ان الحظر الكامل للتجارب النووية تدبير أساسي لوقف سباق التسلح النووي . وان اتفاقا بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية يشكل صكا غير تمييزي ذا صلة جوهرية بتشجيع عدم انتشار الاسلحة النووية . وان الدول الحائزة للأسلحة النووية ، بابرامها معاهدة كنده ، تكون قد خطت خطوة هامة صوب الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

وقد كان السير نحو اتفاق بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية بطيئا جدا ، غير انني أود أن انضم الى من رحبوا بالتقرير المرحلي المشترك الذي قدمه المشتركون في المفاوضات الثلاثية في جنيف بتاريخ ٣٠ تموز / يولييه ١٩٦٨ .

وليس هذا التقرير ، بالطبع ، بديلا من اتفاق . فقد استمرت التجارب خلال السبعينات واطن عن اجراء ما يربو على ٤٠٠ تفجير من التفجيرات النووية .

والمسائل التقنية ، ولا سيما تلك التي تتصل بالتحقق ، معقدة . غير انني أرى ان فوائسب الاتفان وما ينصوى عليه خرقة من مخاطر ينبغي أن ترجح الآن على العوائق التقنية أمام اتفان كذا .

ويشكل نظام تحقق واف بالمراد مقوما ضروريا من مقومات نظام الحظر الكامل للتجارب النووية ، سواء لضمان التقيد بالالتزامات المتعهد بها أو لتعزيز الثقة . وفي هذا المجال بالذات ، الذي

يتعلق بمسألة نظام واف بالمراد ، تسهم بلادى بقسطها عن طريق ما تقدمه صفائف مسجلات الازتزازات النرويجية ( نورسار ) من خبرة وآلات قياس .

وهناك جانب هام من جوانب نظام تحقق كهذا هو اجراء تبادل دولي فعال للبيانات الازتزازية . وفي السنوات الاخيرة احرز فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الضواهر الازتزازية تقدما بالغ الاهمية في اتجاه وضع نظام تبادل دولي للبيانات الازتزازية . وكان هذا الفريق قد انشيء في البداية من قبل مؤتمر لجنة نزع السلاح في شهر تموز / يوليه ١٩٧٦ اثر مبادرة سويدية ، وفيما بعد ابقت عليه لجنة نزع السلاح . وقد اشترك العلماء النرويجيون اشتراكا نشطا في أعمال الفريق المذكور الذي اوصى في تقريرين له هما CD/43 و CCD/558 بوضع نظام عالمي لرصد الازتزازات بغية تيسير التحقق من الحظر الشامل للتجارب النووية . وقد كان احد العلماء النرويجيين ، بوصفه الامين العلمي للفريق المخصص ، مسؤولا عن تنسيق الانشطة التقنية للفريق . ويرأس خبير نرويجي آخر حاليا واحدا من خمسة افرقة دراسية انشأها الفريق المخصص مكلفا بمسؤولية خاصة عن تنسيق جهود الأفرقة الرامية الى تحقيق تبادل دولي من وفعال للبيانات عن شكل الموجات الازتزازية .

ولا يزال مرصد الازتزازات النرويجي نورسار الذي يشتمل على أكثر من ٥٠ مقياسا من مقاييس الازتزازات موزعة في الجزء الجنوبي الشرقي من النرويج يسجل ، منذ اكثر من عشر سنين ، اشارات الزلازل والتفجيرات النووية الجوفية . وقد اشترك خبراء من بلدان عديدة في أنشطة البحوث الجارية في نورسار ، مما ادى الى تحسين اساليب تمييز اشارات التفجيرات عن اشارات الزلازل . واسهم هذا العمل في الامكانية التقنية للتحقق من اتفاق بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية . وفي رأيي ان النرويج في وضع يسمح لها بتقديم اسهامات هامة في نظام المراقبة المرتبط بمعاهدة كهذه وذلك باتاحة بيانات نورسار لنظام عالمي لرصد الازتزازات ، وبالمساعدة في تقييم البيانات المسجلة تقييما علميا للتحقق من التقيد بالمعاهدة .

وكان وزير الخارجية النرويجي قد صرح في البيان الذي القاها عام ١٩٧٨ في الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح بأن النرويج على استعداد لجعل نورسار متاحة كواحدة من المحطات في نظام عالمي للتحقق من الازتزازات بنية رصد التقيد باتفاق بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية . وقدرة نورسار على الكشف في مناطق هامة عديدة من العالم أفضل من قدرة أى من محطات رصد الازتزازات الاخرى المدرجة في الوثيقة CD/558 .

وخلال الاعوام العشرة الماضية ، أجرى العلماء النرويجيون دراسات ضافية واستكملتوا مشاريع بحوث واسعة النطاق تتصل بمشكلة كشف التفجيرات النووية الجوفية وتحديد اماكنها وتعيينها . وتم تقديم نتائج آخر هذه البحوث الى فريق الخبراء العلميين المخصص لرصد الضواهر الازتزازية لكي يدرجها في تقريره .

وقد قدم الخبراء النرويجيون ، بموجب الولاية الحالية للفريق المخصص ، الاسهامات التقنية التالية :

١- تقديرات تتعلق بحجم الزلازل والتفجيرات الجوفية . وقد اجريت هذه الدراسة للحصول على تقديرات أفضل تتعلق بالحجم في المحطات القريبة من ظاهرة

اهتزازية معينة • ويوصي بتعديل عوامل تصحيح الحجم المستعملة حالياً بغية الحصول على طريقة موحدة لتحديد حجم الزلازل والتفجيرات •

٢- تعيين الأطوار الاهتزازية من الظواهر الاقليمية • وتستند هذه الدراسة الى بيانات مستقاة من مصفوفة صغيرة تجريبية بدأ تشغيلها في نورسار منذ عام ١٩٧٩ • وتوضح الدراسة ان الاطوار الاهتزازية يمكن تعيينها الى درجة عالية من الدقة من هذه المصفوفة باستخدام تقنيات موضوعة خصيصاً لمعالجة الاشارات •

٣- اجراءات تحديد اماكن الظواهر الاهتزازية الاقليمية • ويرد في هذه الدراسة وصف لاجراءات تحديد المكان بالنسبة لمصفوفة صغيرة يمكن أن تقدم تقديرات خاصة بتحديد المكان بالنسبة للظواهر الاهتزازية الاقليمية بنسبة خطأ تقل عن ٣٠ كيلومتراً • ومن شأن هذه البيانات المتعلقة بتحديد المكان ، وان تكن اولية فسي طابعها ، ان تنفع نفعاً بالغاً في تعريف الظواهر عندما يعلن عنها للمراكز الولية للبيانات ، الداخلة في شبكة رصد عالمية •

٤- خيارات تتعلق بالتبادل السريع للبيانات عن اشكال الموجات • وتستهدف هذه الدراسة تقييم امكانيات استخدام التكنولوجيا العصرية في نقل البيانات بغية تحقيق تبادل سريع وموثوق للبيانات عن اشكال الموجات الاهتزازية على صورة ارقام • وتوصي الدراسة باجراء تجارب عملية في هذا الصدد • والنرويج على استعداد لتسيق تجارب من هذا القبيل •

وأنا افهم ان الفريق المخصص ، في سعيه الى تصميم شبكة رصد عالمية ، قد استند في معظم اعماله الى التكنولوجيا المتوفرة في الوقت الراهن • ونأمل ان نشارك خلال السنوات المقبلة مشاركة فاعلة في تحسين شبكة عالمية كهذه بحيث تشمل احدث نظم الاتصالات والحاسبات الالكترونية المتوفرة •

واسمحوا لي ان اكرر اننا سنبدل قصارى جهدنا ، على الصعيد السياسي وكذلك عن طريق خبرتنا وآلاتنا التقنية ، لتيسير الاتفاق على نظام دولي للتحقق متصل بمعاهدة تحظر جميع التجارب النووية •

واسمحوا لي ان انتقل الى بعض التدابير الاخرى المتصلة بالتحدي الذي تفرضه الاسلحة النووية •

لا بد من اعطاء أولوية قصوى لمنع انتشار الاسلحة النووية باضداد • واذا نحن لم نفلح في منح صبور دول جديدة حائزة للاسلحة النووية ، فاننا قد نواجه خطراً يتمثل في فوضى نووية • ان منح المزيد من انتشار الاسلحة النووية هو اساساً في صالح الدول كافة • بيد ان جميع الدول تواجه مشاكل أمنية • ولكي تمتنع هذه الدول عن ممارسة الخيار النووي ، يجب اعطاؤها ضمانات معقولة بأن الدول التي تضير في حسابها الأمني سوف تبدي تحفظاً مماثلاً • وتسبب معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في توفير ضمانات كهذه مثلما تسبب في المناطق الخالية من الاسلحة النووية في الظروف والاوضاع المناسبة • غير ان التصورات الخاصة بجدوى الخيار النووي سوف تتأثر الى حد بالغ بالسياسات التي تنتهجها الدول الحائزة للاسلحة النووية وما تلعبه هذه الاسلحة من دور في تصرفاتها ومواقفها •

وقد اتضحت الروابط القائمة على هذا الصعيد حينما انفض المؤتمر الاستعراضي الثاني لا طرف معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في جنيف في شير أيلول / سبتمبر الماضي دون التوصل الى اتفاق على اعلان نهائي • وانرويج تأسف لهذا الاخفاق ، خاصة وانه كان قد تم بالفعل التوصل الى اتفاق عام في العديد من المجالات ذات الاهمية •

على ان المؤتمر انجز بالفعل ما توخى انجازه ، وهو استعراض تنفيذ المعاهدة خلال الاعوام الخمسة الماضية • وقد اكد كل وفد تقريبا ان هذه المعاهدة الهامة المتعلقة بتحديد الاسلحة ، والتي تستهدف منح المزيد من انتشار الاسلحة النووية تمثل انجازا فريدا من نوعه فسي ميدان تحديد الاسلحة ، وانها لا تزال تخدم المصالح الامنية لكل طرف في المعاهدة •

وكانت الخلافات الاساسية التي برزت اثناء المؤتمر الاستعراضي تتصل بقدرة الدول الحائزة للاسلحة النووية وعزمها على تقليل دور الاسلحة النووية في عملية العلاقات الدولية وذلك بالتفاوض على تخفيضات حقيقية في ترساناتها • وقد شعر عدد كبير من الدول ان الدول الحائزة للاسلحة النووية لم تف بالتزاماتها المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار والقاضية بمواصلة التفاوض الذي يستهدف تخفيض الاسلحة النووية ، بعزم ونشاط كافيين •

وفي هذا الخصوص ، اود ان اشدد على اهمية المواصلة النشطة لعملية محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سولت) التي تستهدف التوصل الى اتفاقات تفضي الى تخفيض كبير لترسانات وعمليات توزيع الاسلحة النووية الاستراتيجية • وقد تم تمهيد السبيل لفتوحات كهذه ، وتحمّل الدولتان النوويتان الكبريان الآن مسؤولية تجاوز الحد الذي كانت النهج السابقة اتاحت بلوغه • وتعلق النرويج اهمية خاصة على استئناف المفاوضات بسرعة وبعزم تغاديا لسباق تسلح جديد فسي القارة الأوروبية ، يتسم بالتنافس في وزع القوات النووية التعبوية • وفي رأيي ان زيادة التشديد على الاسلحة النووية في ادارة نظام الامن في اوروبا تتنافى الى حد كبير مع تعزيز نظام عدم انتشار الاسلحة النووية في الاطار العالمي •

وتود حكومة بلادي كذلك ان ترى وقف انتاج المواد الانشطارية لاغراض التسلح وقفا تاما •

ان فرض حظر على انتاج المواد الانشطارية لاغراض التسلح من شأنه ان يضح السبل الحائزة للاسلحة النووية على قدم المساواة مع الدول غير الحائزة للاسلحة النووية أكثر من أي وقت مضى • وعندما ستضطر الدول الحائزة للاسلحة النووية الى قبول نفس ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي تطالب الدول غير الحائزة للاسلحة النووية بقبولها ، مما يزيل عنصرا من عناصر التمييز الظاهر بين هاتين الفئتين من الدول •

ولم تلق مسألة ضمان امن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية حتى الآن حلا مرضيا • والنرويج تقبل حجج تلك الدول التي تذهب الى ان قرار مجلس الامن ٢٥٥ الصادر في ١٦ حزيران /يونيه ١٩٦٨ لا يقدم ضمانات كافية للدول غير المنحازة •

ان تلك الدول غير المشتركة في النظم الامنية التحالفية التي تشتمل على ضمانات امنية في المجال النووي والتي طولبت بالتخلي عن خيارها لاحتياز الاسلحة النووية لها حق مشروع فسي المطالبة بضمانات ضد شن هجوم عليها بالاسلحة النووية أو التهديد بشنه •

ومن ثم فان الدول الحائزة للاسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة عن ايجاد حل لهذه

المشكلة ، وهو حقا امر ذو أهمية حاسمة لنظام عدم انتشار الاسلحة النووية بأكمله • وينبغي ان تكون الدول المتلقية للضمانات ، من جهتها ، على استعداد للنخربشكل بناء في خيارات يدلية من أجل ترويج نظام يقوم على حظر الاسلحة النووية ويكون مقبولا على نطاق عالمي •

وحول موضوع الضمانات الامنية السلبية ، ترى النرويج انه تم احراز بعض التقدم الهام بفضل ما ادلت به الدول الحائزة للاسلحة النووية من بيانات حول الموضوع في الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح المعقودة في عام ١٩٧٨ • ويمكن القيام بالمزيد من التعزيز لهذه الضمانات واطفاء الصفة الرسمية عليها •

والآن اسمحوا لي ان انتقل الى مشكلة اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية • ان هناك حاجة ماسة الى احراز تقدم في هذه المسألة • فامكانات الحرب الكيميائية آخذة في الانتشار • وقد اطلعنا على تقارير تفيد بأن هذه الاسلحة ربما تكون قد استعملت في المنازعات الاخيرة • ومن المهم اقامة العراقيل امام قبول اوسع نطاقا لاستعمال اسلحة كهذه • واكثر الصكوك نفعا في هذا الصدد انما يتمثل في اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية • ويشكل التقريران اللذان قدمتهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عن مفاوضات الثنائية في عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٠ (الوثيقتان CD/46 و CD/112) أساسا لبناء لبذل المزيد من الجهود •

ويمكن الاسترشاد بالمؤتمر الاستعراضي الذي عقده في العام الماضي اطراف اتفاقية حظر استحداث وصنع وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) وتدميرها • وقد رأست النرويج هذا المؤتمر • وما يبدو مشجعا في نظري ملاحظة انه عندما جاء موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي ، كانت ٨١ دولة قد صدقت على الاتفاقية ، وانضمت اليها ست دول جديدة ، ووقعت عليها ٣٧ دولة أخرى لكنها لم تكن قد استكملت بعد عملية التصديق • وفي الاعلان التوافقي الختامي أكدت الدول اطراف في الاتفاقية من جديد عزمها الشديد على حظر استخدام العوامل والتوكسينات البكتريولوجية (البيولوجية) كأسلحة حضا كاملا •

وتتسم اتفاقية مماثلة بشأن الاسلحة الكيميائية بطابع الالاحاح الشديد في الوقت الحاضر • ونأمل ان يتمكن الفريق العامل المخصص الذي أنشأته لجنة نزع السلاح لمعالجة هذا الموضوع من تقديم نتائج ايجابية لهذه الغاية في المستقبل القريب • وتؤيد حكومة بلادي بشدة مثل هذه المساعي ، وتأمل ان تسهم اسهاما بناء في أعمال الفريق العامل المخصص •

اننا ندرك الاهمية العظمى التي ترتديها مسألة التحقق • وبالرغم من التعقيدات التقنية ، يجب ان تتمثل المهمة في التحايل على الحقبات وكذلك في تحديد الالتزامات على نحو يتفق مع الحلول التقنية لمشكلة التحقق من الامثال • وثمة حاجة الى الارادة السياسية بخية وضع التصاميم المناسبة • كما ان هذه الارادة ضرورية لتقييم مخاطر الخداع تقييما متوازنا مع ما ينحوى عليه عدم السيطرة على الوضع من أخطار على مستقبل العلاقات الدولية •

ويجب ان يكون الهدف الاول هو حظر استحداث ونتاج وتخزين الاسلحة الكيميائية وتدمير ما هو قائم من مخزوناتها • غير اننا ندرك حقا ان الخاء الاسلحة الكيميائية والحرب الكيميائية بشكل فعال سوف يتطلب الى جانب ذلك حضا ما هو معد من أنشطة ومرافق وعمليات تنظيم وتخفيض لاستعمال الاسلحة الكيميائية • ولا بد لاتفاقية من ان تأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار • ومن هنا فاننا نميل الى تأييد اتباع نهج شامل •



وفي هذا الصدد ، فإننا نعتبر تعاريف " القدرة على شبح حرب كيميائية " كما قد متها السويد وكما هي مبينة في الوثيقتين CD/97 و CD/142 ايضاحا نافعا لمفهوم هذه المسائل .  
والحل الشامل أمر هام وملح . فقد تكون المكونات الثنائية متوفرة بشكل أعم في المستقبل ، مما يقلل تقريبا جذريا الوقت اللازم لاحتياز عوامل الحرب الكيميائية بيد ان المفهوم يثير حقا بعض مشاكل التعريف فيما يتعلق " بالاستعداد للحرب " من ناحية و " بالحماية من حرب كئذه " من ناحية أخرى .

واسمحوا لي ان أذكر بأنه اعلن في شهر نيسان / ابريل من عام ١٩٨٠ ان النرويج لن تسمح بوضع او بتخزين اسلحة كيميائية في أراضيها . وهذه السياسة انما توازي سياسة النرويج التي تحظر وضع وتخزين الاسلحة النووية في أراضيها .

اننا نقرب الآن من الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وسوف نتوقف نتائج الدورة المقبلة ، الى حد كبير ، على مدى ما يكون قد تم اتخاذه حينئذ من خطوات فعالة لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الاولى .

وثمة عامل هام في هذا الصدد هو البرنامج الشامل لنزع السلاح الذي يهتم به أحد الافرقة العاملة الاربعة التابعة لهذه اللجنة . ونحن واثقون من أن هذه اللجنة سوف تقوم ، في هذا المجال وكذلك في غيره من المجالات التي تتصل بنجاح الدورة الاستثنائية القادمة ، بالمبادرات الاكثر الحاحا فيما يتعلق بمتابعة برنامج العمل .

والى جانب العدد الكبير من المسائل البالغة الاهمية التي تحتاج الى معالجة في الدورة الاستثنائية الثانية ، فان حكومة بلادي تود ان تلفت الانتباه الى المقترح الذي قدمناه في الدورة الاستثنائية الاولى والذي ورد جزء منه في الوثيقة الختامية (الفقرة ١٢٥ (ف)) . ويتعلق هذا بالمقترح القاضي بأن تقوم البلدان باعتماد اجراءات لتقييم أثر المشتريات الكبيرة من الاسلحة والبرامج العسكرية على تحديد الاسلحة ونزع السلاح . وقد انعكست فكرة كبح سباق التسلح في مهده ، الى حد ما ، في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى في شكل توصية بأن تقم الدول ما يمكن ان يكون لبحوثها الانمائية العسكرية من آثار على الاتفاقات القائمة .

لقد لفتت النرويج الانتباه الى مشكلة عامة من مشاكل الادارة وهي لا تريد ان تقترح فرض حلول معينة . ويجب ان يكون النهج مرنا ، يتيح تكييف الالتزامات مع اجراءات اتخاذ القرارات في الدول المعنية . ونحن نعتقد ان هدف وضع اعتبارات خاصة بتحديد الاسلحة وتقييم هذه الاعتبارات صراحة في شكل قرارات وطنية تتعلق بشراء الاسلحة هو هدف هام . ومن جهة أخرى ، ينبغي تقييم المقترحات بشأن تحديد الاسلحة ونزع السلاح من خلال عملية مطاللة بنخية توفير الاساس لسياسة شاملة متلاحمة بشأن الأمن الوطني .

وفي الحقيقة ، ينبغي توسيع نطاق المنظر الى ما وراء ذلك المنظر ايضا . فلا يمكن لاي دولة ان تقم مسائل من هذا القبيل انطلاقا من المصلحة الوطنية فقط . وعلينا ان نطور مفهوما للامن الدولي والتزاما به . وفي هذا السياق ، تعتبر حكومة بلادي أعمال لجنة نزع السلاح ذات أهمية قصوى .

وختاماً ، سيدى الرئيس ، فاني اذ اقدم لكم شكرى على اتاحتكم لي فرصة التحدث امام اللجنة اتمنى مخلصا ان تنتهي مداوات لجنة نزع السلاح في الاشهر القادمة الى نتيجة موفقة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اشكر ممثل النرويج ، وكيل وزير الدولة للشؤون الخارجية ، السيد هونست ، على بيانه وعلى الكلمات النخيفة التي وجهتها الى الرئاسة • وانا واثق من أن أعضاء لجنة نزع السلاح قد اصغوا بكبير اهتمام الى شرح موقف بلاده من بعض بنود نزع السلاح التي يقوم هذا المحفل حاليا بالنظر فيها •

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : الرفيق الرئيس ، لدى سؤال أود ان اطرحه • قبل اسبوع ، أي في يوم الثلاثاء الماضي ، قدمنا الى الأمانة وثيقة ورجونا تعميمها • وأود ان أعرف لم تستغرق عملية تعميم الوثائق وقتا طويلا الى هذا الحد • وعلاوة على ذلك ، قدمت يوم الخميس الماضي ، أي قبل خمسة ايام ، وثيقة باسم مجموعة البلدان الاشتراكية لم نستلمها للاسف • وفي كلتا الحالتين قدم للامانة النصف الروسي والانكليزي للوثيقتين •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد احتلت علما بطلب السفير اسراييليان وسوف اراجع الامانة في هذا الموضوع • وسأبذل كل ما في وسعي لضمان تعميم هاتين الوثيقتين بأسرع وقت ممكن • وسوف تعقد الجلسة العامة القادمة للجنة نزع السلاح يوم الخميس ، ١٢ آذار / مارس ١٩٨١ في الساعة ١٠/٣ صبا •

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠